

الفكر الانعزالي

من الأوهام إلى المآزق

الفكر الانعزالي

من الأوهام إلى المآزق

المركز الإسلامي الثقافي - العدد رقم (4)

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

عند انفجار الحرب الأهلية في 13 نيسان 1975م بدأ الرأي العام يسمع لغة جديدة لم يسبق له أن تعرف عليها من قبل.

ودرجت هذه اللغة، التي أخذت تصدر من خلال البيانات الحزبية الكتابية والتصريحات اليومية لبيار الجميل، وبعدها في خطب قائد (القوات اللبنانية) بشير الجميل ورئيس (الجبهة اللبنانية) كميل شمعون، على تسريب نوع من الألفاظ والتعابير اعتبرها البعض عفوية أو ردة فعل ناتجة عن أحداث البلد.

ولكن تكرار هذه اللغة، وإصرارها على استخدام الألفاظ والتعابير نفسها، فتح الأعين خطورة ما يجري على الأرض بين مختلف فئات الشعب اللبناني.

وكان رئيس الكتائب أكثر الأطراف استخداماً لهذه المصطلحات من نوع (الأقلية المسيحية الخائفة)

و (الأكثريّة الإسلاميّة المحيطة بلبنان) و (الشراكة) و (التعددية) و (الصيغة) و (التفوق اللبناني) و (الذكاء اللبناني) و (الضمانات الأجنبية) و (حماية المسيحيين من الأكثريّة الإسلاميّة) و (الدور اللبناني) و (المخاوف المسيحية) و (جغرافيا لبنان المختلفة) . . . الخ وقد ساهت هذه اللهجة السياسيّة، التي استخدمها بيار الجميل، في إذكاء نار الحرب وفي فتح ملف خطير في المنطقة يتناول مشكلة الاقليات المسيحية في الشرق ودور الإسلام في هذه المسألة.

ولكن لهجة الجميل السياسيّة لم تكن هي أساس المشكلة وإنما كانت المفتاح الذي بواسطته قام حزب الكتائب بكشف ملف الأقليات المسيحية والأكثريّة الإسلاميّة في المنطقة.

واللهجة التي تحدث من خلالها بيار الجميل بالسياسة اليومية لم تكن حديثة ولا وليدة اصدفة بل إنها نتاج تفكير منهجي انعزالي قديم العهد يقوم على مدارس وإرساليات كثيرة، ويعتمد على الكثير من الدراسات والأبحاث والكتب التي صاغت الأسس والمنطقات الفكرية للسياسة الانعزالية في لبنان.

فما هي أدوات هذا الفكر؟ وكيف برز إلى السطح؟ وما هي منطلقاته النظرية؟ وما هي أبعاده السياسيّة؟ وكيف استغلها حزب الكتائب؟ وكيف اعتمدها بيار الجميل في إطار (الجبهة اللبنانية)؟ وما هو دور حزب الكتائب؟ وكيف يكمن مأزقه التاريخي في عدم قدرته على الاستمرار في السياسة الانعزالية؟

من منطلقات الفكر الانعزالي

لعله من النادر أن تجد مؤرخين اجتمعوا ضمن نقا مشتركة للدفاع عن مرحلة معينة كما اجتمع بعض المؤرخين اللبنانيين الذين اتفقوا على كتابة التاريخ اللبناني ضمن صيغ وقوالب جاهزة وبائدة لتأكيد بعض المفاهيم ولإبراز بعض الأدوار لضرورات فرضتها ظروف محددة.

فالكتابات الصادرة في التاريخ اللبناني القديم والحديث تشكل أحد أفضل النماذج التي يمكن أن نستنتج منها ما يجب أن نفعله الآن قياساً لما فعلناه في الماضي أو نستند إليها لتبرير ما نقوم به الآن انطلاقاً من إحياءات القرون الغابرة. إن هذه الكتابات التي تنتمي إلى مدرسة فكرية - سياسية واحدة تتفرع منها عدو أساليب ومناهج هي بالفعل أرقى ما توصل إليه الفكر الانعزالي على تعاقب مراحلها وتعدد افرازاته. هذه الكتابات هي في نهاية التحليل وهمية أكثر منها تاريخية تهدف إلى تفسير أحداث ووقائع تاريخية. لذلك فالتعاطي معها لا يكون انطلاقاً من المادة التاريخية عينها فقط وإنما على أساس السجالات ضد الغلاف الوهمي الذي يلفها أيضاً. فالنقاش في الوقائع التاريخية يضع مادة تاريخية جديدة تشكل النقيض الفعلي والمباشر ضد كل الكتابات التي لوت عنق الحقائق. ولكن يبقى هذا النقاش دون المطلوب إذا لم يتطرق إلى الجذر الفكري الذي يجمعها والإطار العام الذي يوحدتها. والنقاش في المادة

التاريخية يشكل عملاً موازياً لعمل الكتابات الأخرى، وهو رغم ضرورته يبقى قاصراً عن اختراق ذلك الحاجز الوهمي أو الساتر الرملي بين تيار وتيار. بينما المطلوب اختراق ذلك الحاجز للوصول إلى المادة التاريخية وإزاحة ذلك الساتر لدفع تيار على حساب آخر، وإلا تبقى المسألة سباقاً في بحر من الوقائع التاريخية التي يستقي منها كل مؤرخ معلومته ليسجل الأحداث بناءً على آرائه السياسية.

نقول هذا الكلام ليس لأن التاريخ يستمد قوته من هذه لانعزالية الفكرية بل لأن هذه الانعزالية تستمد قوتها من هذا التاريخ. فالتاريخ باعتباره قوة تراثية متراكمة عبر عملية الصراع هو في الوقت نفسه قوة دفع جديدة تشد أطراف الصراع إلى مواقعهم. والتاريخ بوصفه يشكل عنصر تماسك لكل فكرة تستند عليه، هو في اللحظة عينها صاعق تفجير وآلة تحطيم كل فكرة تسير على نقيضه. لذلك فالسجال ضد فكرة تجد عناصر تماسكها في واقع معين هو سجال ضد الواقع نفسه. والسجال ضد أفكار تجد مبررها التاريخي في ركام من التراث الذي يلفه الغبار هو سجال ضد كافة القنوات التاريخية التي تشكل خزان ضخ لتجديد الحياة في عروق هذه الأفكار أو تلك. ومن هنا كان لا بد من السدال ضد هذه القنوات لقطع الريق على عناصر الحياة التي تمد هذه (الفكرة الانعزالية) بقوة الدفع والاستمرار. وهذا السجال قطعاً ليس سجلاً سياسياً وإنما سجال ضد فكرة انعزالية تجد عناصر تماسكها في تربة قابلة لتجديدها باستمرار أو تستمد زخم قوتها من ركامات تاريخية وجد البعض فيها منهلاً لإغناء خصوبة هذه

التربة. انطلاقاً من كل هذا، لن يكون نقاشنا هنا مع الانعزالية فقط وإنما مع عناصرها وقنواتها أيضاً. ولذلك لن ندخل في المادة التاريخية عينها لتأسيس خط آخر ومناقض لها وإنما سنكتفي بالاستناد على هذه المادة في بعض الأحيان، وعند الضرورة، لنسحب البساط من تحت أقدام ما يسمى بالفكر الانعزالي.

الكتابة الانعزالية للتاريخ اللبناني

إن السمة العامة لكتابة التاريخ اللبناني هي السمة الانعزالية.

والانعزالية هنا ليست إطاراً لتجميع عناصر القوة للدفاع مجدداً فقط وإنما قنوات تسحب مبرر وجودها إلى عمق التاريخ اللبناني أيضاً. من هنا (فالانعزالية اللبنانية) لها وظيفتان: وظيفة مستقبلية تفسر الواقع الراهن لتبرر أهدافها المقبلة. وفي الحالتين يلعب التاريخ اللبناني الخاص دوره في إيجاد اللحمة لهذه الفكرة الانعزالية التبريرية.

وإذا نظرنا إلى أغلب الكتابات التاريخية نجد أن الوجهين يلعبان الدور نفسه ويتبادلان الواقع في اللحظة عينها. إذ نرى في بعض الأحيان أن التبرير الفكري الانعزالي يأخذ صفة تاريخية وفي أحيان أخرى نرى التاريخ اللبناني يسير وفق قنوات وهمية تجد قناعاتها السياسية في تربة الوضع الراهن.

ومن هنا لا يمكن الفصل بين التأريخ الانعزالي للبنان وبين تاريخ هذه الانعزالية نفسها. إذ في اللحظة التي بدأت فيها هذه الانعزالية بالتشكل لتأخذ طابعها ودورها المميز بدأت هذه الأفكار الانعزالية تأخذ شكل أداة تفسير

وتحليل للتاريخ اللبناني وذلك لتحقيق وظيفتين ضروريتين، أولاً: وظيفة تبرير نفسها كأفكار متكاملة تلعب دوراً راهناً. ثانياً: وظيفة تفصيل التاريخ اللبناني على قياسها لإيجاد التماسك الداخلي الضابط لها والدافع لوجودها واستمرارها.

وهكذا لن نستغرب إذا وجدنا هذه (الانعزالية اللبنانية) وجهها التاريخي من جهة ووجهها الراهن من جهة أخرى. كما أنه ليس صدفة أن نجد هذه الانعزالية في سياق تبرير التاريخ اللبناني من ناحية وأن نجد التاريخ اللبناني مفصلاً على مقاسات هذه الانعزالية من ناحية أخرى. ونذه إلى أكثر من ذلك إذ ليس مفاجئاً لنا أن نلمس الوضع الراهن في الكتابة عن التاريخ اللبناني ولا أن نرى التبريرات التاريخية في وضعنا الراهن. ولعل هذا أساس نشأتها ومبرر وجودها واستمرارها في الوقت نفسه. فهذه الانعزالية لم تأت من فراغ وإنما جاءت بفضل التاريخ نفسه وهنا بالضبط عنصر تماسكها وقوتها. إن هذه الانعزالية التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها جاءت ضد التاريخ هي في حقيقة الامر إحدى نتاجاته التي تجد جذورها فيه بعض الأحيان والتي تستمد قوتها وتماسكها من الواقع الراهن في أحيان أخرى.

إذن هذه الانعزالية ليست مقطوعة الاصول، وتجديد أصولها ليست كامنة في ذاتها فقط وإنما داخلية في تربة الواقع أيضاً. ومن هنا فالنضال ضدها لا يكفي أن يكون من الخارج وإنما يتطلب الدخول إلى عقر دارها، وتأسيس كتابات جديدة تأخذ بمناهج وتحليل واساليب عمل أخرى.

فالانعزالية هذه تتطلب منا الدخول إلى قنواتها نفسها لمعرفة أصولها من الأساس وعناصر قوتها الكامنة في تربة واقع خصب ومرشح دائماً لإعادة تجديد انتاجها كلما حانت فرصة افقادها عوامل توازنها وتماسكها.

ولعل أبرز ما يميز رجال هذه الانعزالية هو محاولاتهم الدائمة لتفسير التاريخ وفق منطقتها للمحافظة على الوضع الراهن من جهة ولتبريره من تاريخياً من جهة أخرى. ولذلك قلنا إن كتابة التاب=ريخ اللبناني هي كتابة انعزالية في الأساس. ومن الضروري السجال ضد هذه الانعزالية كمقدمة لإعادة صياغة التاريخ اللبناني من جديد وفق منظور إسلامي مستقل عنها. وهذا لا يتم إلا بدراية الأسس – القنوات التي تشكل قاعدة التأريخ عند رجال (الانعزالية اللبنانية).

أسس وقنوات الكتابة الفكرية الانعزالية

إن الأسس والقنوات التي تعتمدها (الانعزالية اللبنانية) في كتابة وتفسير التاريخ اللبناني هي الأسس والقنوات نفسها التي تعتمدها في تبرير الواقع اللبناني الراهن. يجد تفسيره في التاريخ وضعنا الراهن. ومن هنا نشأت هذه العلاقة المتبادلة بين الحالتين لتبرير قيام هذه الانعزالية.

ونريد أن نذكر هنا بأن هذه الانعزالية ليست موحدة في وجهات النظر إلى درجة التطابق وإنما على العكس فهناك الكثير من التلون والتعدد التي لم تشكل حتى الآن خطراً على وحدتها نظراً للمواظبة المديدة على مداها بعناصر القوة والتماسك. فالانعزالية اللبنانية رغم التشقق الحاصل في بنيتها حافظت على وحدتها بسبب قدرتها على التكيف مع الظروف المستجدة والتأقلم مع كافة الاحتمالات المقبلة. إذ نرى أنه في كل فترة يغلب مميز فيها على سائر الاتجاهات مع الاستمرار في المحافظة على عناصرها الأولية المكونة لها. إذ ربما تأتي ظروف مختلفة فتكون جاهزة لتسحب نفسها على المرحلة الجديدة. فالتعدد في الانعزالية اللبنانية ليس تعدداً في الاتجاهات حسب متطلبات المرحلة. فتارة يبرز وجه معيّن على حساب الوجوه الأخرى وطوراً يبرز وجه آخر على كافة العناصر الأخرى المكونة لها.

هذه القدرة السريعة على التكيف هي أساس وحدة الانعزالية اللبنانية وعامل مهم في تماسكها وقوتها على الاستمرار في مختلف الظروف. ولعل تلون هذه الانعزالية يشكل أساس وحدتها النظرية المفتوحة على كافة الاحتمالات. ولكن هنا علينا الانتباه من أن يركبنا الوهم ونعتقد بأن الاحتمالات المختلفة المفتوحة عليها هذه الانعزالية تحمل السير في ركاب خط أحمر أو اتجاه مغاير لأسسها وقنواتها الرئيسية.

إن طواعية هذه الأفكار الانعزالية ومرونتها وتلونها وقدرتها العجيبة على التكيف لها حدود معينة لا تستطيع تخطيها وإلا أصابها التشقق وفقدت عنصر توازنها وتماسكها. لذلك فحدود طواعيتها مرسومة سلفاً ومشدودة أبداً إلى نقطة مركزية تشكل محاور تكيفها وهي: تبرير تمايز الشخصية اللبنانية راهناً وتاريخاً ومستقبلاً.

ومن هنا يبدأ السجال مع (الانعزالية اللبنانية) بوصفها تبريراً للوضع الراهن من جهة وبكونها محاولة لصياغة أداة لتفسير التاريخ بما يخدم هذا التبرير من جهة أخرى.

المفاتيح الرئيسية لكتابة التاريخ الانعزالي

تنطلق (الانعزالية اللبنانية) من مفاتيح رئيسية تشكل إطاراً عاماً لتمايزها الذاتي من جهة ومدخلاً أساسياً لكتابة التاريخ اللبناني وفق تصورها الخاص من جهة أخرى. وهذه المفاتيح -المدخل تدور كلها حول تبرير الوضع اللبناني وتفسيره التاريخي أيضاً. ومن هنا يمكن اعتبارها أدوات معرفة ومفاهيم تشكل منهجاً متكاملًا ومطاطاً لفهم (الانعزالية اللبنانية) وساحلاً بيدنا يساعدنا في تحديد مقاتل ونقاط ضعف هذا الفكر الانعزالي.

إن هذه المفاتيح الفكرية منشورة في مختلف كتابات مؤرخي التاريخ اللبناني وفق منظور هذه الانعزالية.

وهي تشكل على تعددها (وحدة) تمايز عن غيرها بشدة مرونتها وتكيفها ومطاطيتها وفي الوقت نفسه بقدرتها على تمثيل الواقع اللبناني ومطابقتها لدوره التاريخي الراهن. هاتان الصفتان تشكلان قاعدة هذه الانعزالية في وحدتها النظرية وقابليتها للسير في اتجاه التعددية والتنوع.

ولعل من أبرز ممثلي هذه المدرسة والعاملين على تجديدها ومدتها بعناصر القوة والتماسك هم: جواد بولس، فيليب حتي، بطرس ضو، كمال صليبي، ويوسف السودا وغيرهم من المؤرخين اللبنانيين الذين يعجنون التاريخ وفق تصوراتهم السياسية.

ونريد هنا أن نستبق الأمور لنؤكد على نقطتين: أولاً، الاختلافات القائمة والحاصلة بين هؤلاء رغم تجمعهم في النهاية في مصب واحد. ثانياً، عدم اشتراط ضرورة وعيهم للدور الذي قاموا بلعبه رغم قناعتنا أن البعض قد قام بتمثيل دوره عن سابق تصور وتصميم. ولكن ما يهمننا في الموضوع الآن هو اشتراك الجميع بوعي أو دون وعي وفي الصياغة الفكرية لهذه الانعزالية وإعادة تجديدها باستمرار بعناصر لحمتها الواقعية والسياسية.

إن بعض هؤلاء المؤرخين الذين ذكرناهم قد وضعوا بالفعل المفاتيح الرئيسية للكتابة الانعزالية في التاريخ اللبناني التي تشكل بدورها عنصراً أساسياً من عناصر تشكل (الفكر الانعزالي).

وهذه المفاتيح تتعدد وفق نظريات ومنطلقات متنوعة أبرزها: الجغرافيا والطبيعة، التعدد والتنوع، التفوق والتعالي، التمايز الاجتماعي والثقافي، والشراكة أو العقد الاجتماعي. إن هذه المفاتيح - المنطلقات على تفاوتها وتموجها تشكل قواعد الاتجاه السياسي المتميز لعناصر (الانعزالية اللبنانية).

منطلق الجغرافيا

نبدأ أولاً بأهم وأخطر المفاهيم النظرية لهذه الانعزالية وهي التي تنتطلق من الجغرافيا الطبيعية - السياسية. يعتمد الدكتور فيليب حتى في كتابه (تاريخ لبنان المطول) على الوصف الجغرافي والتركيب الجيولوجي لتحديد سمات لبنان الطبيعية والاجتماعية والسياسية. فالسهول عنده هي ميدان العلاقات الداخلية والعالم الخارجي، والجبال هي ميدان العزلة والاكتفاء الذاتي والحرية والاستقلال ومؤشر للاتجاه نحو الغرب لا الشرق الصحراوي، والأدوية والقمم مركز استقطاب للأقليات والجماعات الهاربة من الاضطهاد. يقول حتى: (لبنان جبل بكل ما في الكلمة من معنى. والجبل قد تمتع خلال الأجيال بنعمة الاستقلال الجزئي والكامل). وحتى لا يحصل في ذهننا الالتباس ويشط نظرنا نحو سلسلة جبال لبنان الشرقية المطلة على الداخل العربي والإسلامي يحسم الموضوع رأساً ليقول إن لبنان (الحقيقي أو لبنان الأصيل هو سلسلة الجبال الغربية). فلبنان بنظيره منذ أقدم الأزمنة مروراً بالعهد الفينيقي وانتهاء بالعهد الروماني هو مجموعة مدن منتشرة على طول الساحل يعزلها عن الداخل العربي سلسلة جبال كثيفة الغابات قليلة السكان، منعت التواصل الحضاري بيننا وبين الشعوب المجاورة برأ. إن سكان لبنان في الأساس كانوا يسكنون السواحل، أما الجبال فغابات كثيفة قليلة السكان بدأ التوطن فيها شيئاً فشيئاً ولم يصبح العدد كثيفاً إلا عند أواخر القرن الرابع

من الحكم البيزنطي. ويرى (حتي) في تفسيره لفترة الفتح العربي الإسلامي أن لبنان الجبل لم يستهو فرسان الدولة والبدو الرحّل فتركوه إلى الساحل وأسكنوا قبائل عربية على الثغور البحرية.

أما المؤرخ جواد بولس فيدفع المنطلق الجغرافي إلى مداه الأقصى إلى درجة أنه لا يرى غيره كأساس لفهم وتفسير التاريخ اللبناني وغيره من التواريخ. يرى بولس في كتابه (تاريخ لبنان) أن لبنان يؤلف (أمة جغرافية) أو بتعبير آخر (شخصية جغرافية) تعيش في داخله منذ أزمان بعيدة مجموعة إنسانية (شعب - أمة). ويرى أنه إذا ما استثنينا مسائل الجنس، اللغة، الدين والاسم التي تعتبر برأيه عناصر ثانوية فتاريخ لبنان هو شخصية جغرافية جماعية. ويرى أن جبل لبنان، شأنه شأن سائر الجبال، يتعهد الحرية والاستقلال. ويجد بولس أن صغر رقعة أراضيه الصالحة للفلاحة وعدم كفاية موارده الزراعية حملت سكانه دوماً للاعتماد على النشاطات التجارية والملاحية. ويقسم بناء على ذلك تاريخ لبنان إلى شطرين: الشطر أو العهد القاري -الإلسامي حيث قامت حياة البلد على الإقطاعية الريفية-الوراعية. ويذهب في ذلك كما ذهب فيليب حتي إذ يرى أن المد البدوي الذي غمر الصحاري والهضاب العربية اصطدم بالمرتفعات الجبلية دون أن يستطيع اكتساحها اكتساحاً حقيقياً.

ويرى بولس أن لبنان في أيامنا هذه ، كتكوين (سياسي وقومي) إنما هو وليد الجغرافيا

والتاريخ. فالوحدة اللبنانية عنده غير مبنية على العنصرية وكذلك فهي غير قائمة على الدين، والتعدد في التجمعات الطائفية في هذه البلاد إنما هو أحد ثوابت تاريخها وحالات البلاد الجغرافية هي العناصر الثابتة التي مهدت دوماً لتكوين جماعات طائفية متميزة، وبرأيه أن لبنان ليس بلداً متوسطياً -بحيراً بوجه عام، كما ليس قارياً شرقياً كاملاً، إنما هو مركب من العناصر المختلفة التي يتكون منها المجتمعان المذكوران معاً. لذلك فإن علاقات لبنان بالبلدان القارية كما علاقته ببلدان ما وراء البحار، هي إلزامية في الاتجاهين معاً، لكونها مفروضة عليه من خلال حاجات وجوده الحيوية. ويرد جواد بولس كل ذلك إلى الجغرافيا إذ الجبل يضيف على البلد سمته وفرادته الأساسية فيكون الخلوة السياسية والعسكرية التي تولد الاستقلال، والشاطئ ومرافقه وسهوله إنما هي أساس اقتصاده. (الوحدة في التنوع، والجو النفسي يتفق والجو الجغرافي)، في كتابات جواد بولس، سواء في الاقتصاد أو في السياسة نجد هذا الانجذاب المزدوج الذي كان محفوراً في البدء في الجغرافيا.

إن المنطلق الجغرافي يشكل قاعدة أساسية من قواعد (الانعزالية اللبنانية) إذ نجدها ثابتة في كل مكان وفي مختلف المفاتيح النظرية. ان الجغرافيا هي العمود الفقري التي تتوزع منها كافة الفروع والضلوع النظرية الأخرى خاصة عند جواد بولس وفيليب حتي. فنجدها أساس الموقع والدور

المميز، ونجدها في (الملجأ) وأساس (التعدد)، و (التفوق) و (الشراكة)

و (الاتحاد)، و (الصراع)، و (التميز الاجتماعي والثقافي).

هذا التفسير الجغرافي هو أساس مختلف التفسيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية للانعزالية اللبنانية ومنه تتفرع كافة النظريات المتنوعة وله تعود، وهو المفتاح الرئيسي للإمساك بكافة المفاتيح النظرية الأخرى وفهمها على حقيقتها. يلاحظ مما تقدم ان منطلق الجغرافيا- الطبيعة السياسية يعتبر من أهم منطلقات الانعزالية اللبنانية وأخطرها على الإطلاق. إذ نجده ماثلاً أمامنا في كل مكان وأساس كل تبرير لتاريخ لبنان الخاص ودوره المميز في المنطقة.

فالفردة في الانعزالية اللبنانية تكمن في الشخصية الجغرافية المميزة التي ضمت أقليات وتحولت إلى شعب -أمة مميز بفضل التاريخ الجغرافي. وهذا التفرد الجغرافي كل أساس التفرد التاريخي - والتفرد الاجتماعي- والاقتصادي، والتفرد السياسي- القومي، وهو سيكون أساس كل تفرد مقبل. إذ في المنطلق الجغرافي يكمن التمايز عن الصحراء-العرب والدين-الإسلام.

فالنظرية الجغرافية-الطبيعية السياسية تبرر كل شيء بنيان (الانعزالية اللبنانية)، فالدور الوسيط الذي يلعبه لبنان لا يعود إلى بدء تغلغل الدول الأوروبية الرأسمالية في منطقة الشرق العربي وإنما يضرب جذوره إلى عمق التاريخ وإلى مرحلة تسبق الفتح العربي- الإسلامي ويعود إلى أول مدينة كنعانية -فينيقية

قامت على الساحل المتوسطي. فالوساطة في الانعزالية اللبنانية لا ترتبط بمرحلة تاريخية وبنيان اجتماعي اقتصادي محدد وإنما تكمن في الأساس في الشخصية الجغرافية الثابتة منذ الأزل وستبقى إلى الأبد مهما تعاقبت المراحل وتغيرت الظروف وتبدلت العلاقات. إن رجال هذه الانعزالية يجدون بأن اللبناني وسيط وسيبقى كذلك بحكم موقعه الجغرافي لا الاجتماعي والسياسي. فالبيئة الجغرافية هي التي أعطته هذه الصفة وهي التي طبعته بهذا التاريخ وبالتالي لا مجال لاستبدال هذه الصفة والطبيعة البشرية لأنها مغروسة بالجغرافيا في الأساس. وكما أن اللبناني متفرد في دوره التاريخي (وسيط في التجار ووسيط في الأدب والفن والفكر) كذلك هو متفرد في تركيبه الاجتماعي -الاقتصادي إذ كل أبطال الانعزالية يجمعون على أن العاقات الاجتماعية الناجمة عن التركيب الاقتصادي مسألة خاصة بالشخصية اللبنانية الجغرافية. فالتراتب الاجتماعي هو تراتب كان حصيلة البيئة الطبيعية، والملكيات الاقتصادية سببها جغرافي أيضاً ولا علاقة للمرحلة التاريخية في تحديد الترتيب الاجتماعي وملكية الأرض. فصغر مساحة الأرض أدى إلى تفتيت الملكية وقيام ملكيات متوسطة وصغيرة، وصعوبة الجبل وضيق مجاله الحيوي أتاح قيام علاقات اجتماعية مميزة عن المنطقة العربية المجاورة ومختلفة عن أشكال الملكية والعلاقات الاجتماعية في سوريا وفلسطين وغريهما. إذن هنا أيضاً الجغرافيا كانت السبب في نشوء هذا النوع الخاص من الملكيات والعلاقات الاجتماعية والتراتب الهرمي، ولا علاقة للمرحلة التاريخية

التي كانت تمر بها المنطقة والتنظيم الاجتماعي -الاقتصادي العام الذي كان يحكمها (!) كذلك الجغرافيا تجد نفسها أساس التفرد السياسي - القومي ، فالشخصية الجغرافية انتجت شخصية سياسية -قومية متميزة والبيئة الطبيعية طبعت شعب هذه البلاد بطابع مميز شكّل على امتداد الحقبات التاريخية (أمة مستقلة) مكتملة الشروط ضمن مجموعة عربية وإسلامية تجمعها معهم ظروف الحياة والمد الحيوي مع المحافظة دائماً على (الكيان السياسي) المميز الذي أتاح بحكم جغرافيته الخاصة للأقليات الدينية الهاربة من الاضطهاد والملاحقة اللجوء إليه والتنعم بجو الحرية المتوفرة بفضل البيئة الطبيعية دون غيرها من الأسباب. وكانت الجغرافيا أو البيئة الطبيعية تقوم بدورها في مزج كل أقلية بالبوثة العامة أو على الأقل بطبعها بالخصائص الذاتية لهذه البلاد مما شكل على امتداد العصور هذا الكيان السياسي -القومي المميز عن غيره من كيانات سياسية مجاورة. قبل البدء في نقاش منطلق الجغرافيا لا بد من التمييز بين نوعين من الفهم له وسط رجال (الفكر الانعزالي). هناك أولاً فئة من المؤرخين على رأسهم جواد بولس تعتبر أن الجغرافيا هي البيئة الطبيعية أو البوتقة -الوعاء الذي يحتوي على الفئات والأقليات الهاربة إليه. جواد بولس مثلاً يرى أن للجغرافيا حدودها الطبيعية المرسومة سلفاً منذ الأزل وكل فئة أو أقلية دخلت نطاق هذه الحدود الجغرافية طبعة بطابع البيئة الخاصة وأصبحت جزءاً منها وكل فئة أو أقلية خارج هذا النطاق المحدود بحواجز طبيعية ليست منه وتختلف عنه. وهناك فئة من المؤرخين هي الطبيعة السياسية وهي ليست منه وتختلف عنه. وهناك ثانياً فئة من

المؤرخين على رأسهم فيليب حتي تعتبر أن الجغرافيا هي الطبيعة السياسية وهي ليست مرسومة الحدود سلفاً وليس شرطاً أن يكون لها حواجز جغرافية للتمييز عن غيرها. فالطبيعة السياسية هي طبيعة متحركة أكثر منها طبيعة جغرافية ثابتة. والحدود الطبيعية هنا حدود سياسية تاريخية تمتد وتتقلص حسب قوة البلاد وضعفها وليست بالضرورة مرهونة بالوعاء الأبدي السرمدي ولا محدودة بالبوتقة الجغرافية التي لا تتزحزح من مكانها مهما تعاقبت المراحل التاريخية واختلفت الظروف وتبدلت العلاقات.

إذن نحن أمام وجهتي نظر في (الانعزالية اللبنانية) تحاول كل منها تفسير العامل الجغرافي في تكوين الشخصية - الأمة اللبنانية وفق هواها السياسي - التاريخي. ولا شك أن وجهة النظر الثانية أقرب إلى الموضوعية العلمية والصحة التاريخية، إذ جميع الدراسات والمؤلفات التاريخية تجمع على اسم (جبل لبنان) ليس ذا دلالة جغرافية في كل زمان. فحتى القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يكن اسم جبل لبنان يشتمل سوى المناطق الجبلية الشمالية من البلاد وهي بشري، البترون وجبيل، أما المناطق الأخرى من كسروان إلى الجنوب فكانت تعرف، بأسماء محلية ومختلفة وبقيت كذلك إلى بدايات القرن التاسع عشر حيث بدأ الاسم يتعمم على مجموع المناطق الجبلية اللبنانية المعروفة حالياً.

المهم في الموضوع، الآن، السؤال التالي: هل صحيح - أن الشخصية اللبنانية ودورها التاريخي (الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي) تجد أساسها في البيئة الطبيعية والجغرافيا السياسية؟ بالطبع لا.

فالكلام عن دور الوسيط التجاري الخاص في المنطقة يبدو سطحياً قبل بدء

التغلغل الرأسمالي الأوروبي ، والحديث عن الشخصية اللبنانية ذات (الخصائص المميزة) يبدو ضرباً من المحال قبل عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، والبحث عن الدور التاريخي المميز في المنطقة في العصور الغابرة هو كمن يحاول الحراثة في مياه البحر.

إن كل محاولات إيجاد التفسير التاريخي للشخصية اللبنانية والدور اللبناني في عامل البيئة الطبيعية والجغرافيا السياسية التي تعود إلى ما قبل العهد الكنعاني – الفينيقي وخلالها وبعده فيها الكثير من المبالغة والتضخيم والتزييف ولا تجد ما يبررها سوى محاولات تبرير الواقع الراهن على أساس الاستنجد بالتاريخ مع لوي عنق الحقائق الثابتة.

فالكلام مثلاً عن دولة كنعانية – فينيقية فيه الكثير من التزوير التاريخي، لأن الدول – المدن الفيقية لم تشهد أي نوع من مركزية الدولة الموحدة المنطبقة على وضعنا الراهن. والدول هذه كانت دائماً في حالات نزاع وخلاف مع فترات سلم كانت تنشأ فيها اتحادات ثنائية أو ثلاثية تنفك وتنقسم حسب الظروف المحيطة بها في المنطقة. والحديث مثلاً عن دور تجاري وسيط مع داخل المنطقة منذ العهد الكنعاني – الفينيقي هو ضرب من الخيال أيضاً، فالمدن – الدول المنتشرة على طول الساحل لم تكن حالة خاصة تفرد بها لبنان منذ الأزل وإنما كانت مرحلة تاريخية عامة تلف المنطقة جمعاء ومختلف مناطق شرق البحر المتوسط.

فهذه المدن – الدول كانت في الأساس تجارية سواء وقعت على البحر أم داخل البر مع تمايز بسيط بينهما وهو أن الدول – المدن البحرية كانت تمتد تجارياً إلى

سواحل البحر وعمقه بينما الدول -المدن البرية كانت تتوسع عسكرياً للسيطرة التجارية على الساحل. والعهد الكنعاني-الفينيقي كان عهد تنازع وصراع تجاري -عسكري بين مدنه من جهة وبينها وبين كافة المدن البحرية والبرية من جهة أخرى، وهذه الحالة ليست خاصة وإنما عامة جداً وتنطبق على مختلف المناطق في تلك العهود.

أما محاولات تأكيد فرادة الشخصية اللبنانية، انطلاقاً من التفسير الجغرافي، من ناحية التركيب الاقتصادي والتراتب الهرمي الاجتماعي أو من ناحية الخصوصية السياسية -القومية اللبنانية فهي محاولات تبريرية تمط الواقع اللبناني في مرحلته الراهنة إلى جذور تاريخية تنفي حصول مثل هذه الوقائع خاصة تلك الدراسات التي تذهب إلى عصور ما قبل الفتح العربي- الإسلامي. فالعهود التي سبقت الفتوحات الإسلامية تكاد تجزم على المستوى التاريخي أنه ليس هناك أي (خصوصية قومية لبنانية) باعتبار أن الانتقال البشري -الديموغرافي (السكاني) كان مسألة عامة تشمل المنطقة كلها وتنتمي إلى مرحلة رعوية (الماشية والإبل) سبقت عمليات مركزة الدولة الإقطاعية. وكل خصوصية يجري الكلام عنها تنطبق في الأساس لا على الجبال اللبنانية وإنما على كل المناطق الجبلية الممتدة من شمال سورية حتى فلسطين وحواران. أما الحقبات التي تلت مرحلة الفتح العربي- الإسلامي فإنها تتميز ببعض الظواهر التي يمكن إضافتها للعوامل الاجتماعية -الاقتصادية، وذلك نظراً للانقلاب الديموغرافي -السكاني الذي أحدثته الفتوحات ونظراً إلى خصوصية الدول الإسلامية التي قامت في المنطقة

العربية من الدولة الأموية والدولة العباسية إلى الدولة العثمانية مروراً بدولة المماليك. فهنا الطابع الديني للانتقال والنزوح البشري كان يتشابك ويتداخل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأقليات في صراعها مع بعضها البعض من جهة أخرى وفي صراعها مع الأكثرية من جهة أخرى.

ولكن ما نريد التأكيد عليه في هذا المجال أن هذه السمة لم تقتصر على الجبال اللبنانية لنعطيها طابعها الخصوصي -السياسي -القومي وإنما اشتملت كل جبلا المنطقة حيث صعدت إليها الأقليات المذهبية الإسلامية كالإسماعيلية والعلوية والدرزية والنصيرية ومختلف الفئات المسيحية. لذلك فالصحيح ليس الكلام عن (قومية لبنانية) ذات خصوصية تاريخية - سياسية وإنما البحث عن خصوصية طائفية للأقليات الدينية تذهب إلى حد إعطائها بعض سمات (الطابع القومي) إذا صح التعبير.

وإذا أردنا أن نقرن انعدام مسألة (القومية اللبنانية) بالحقائق التاريخية ما علينا سوى العودة إلى بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت مختلف هذه القضايا بمنهج واقعي يرى الأحداث بمنظار تاريخي لا جغرافي. فؤاد قازان مثلاً في الجزء الأول من كتابه (تاريخ لبنان في محيطه العربي) يؤكد أن الثغور الفينيقية كانت محط قوافل التجار العرب ولا سيما في الجنوب، لذلك ليس من المستغرب وجود جاليات عربية أتت من الداخل تستوطن الثغور البحرية وأن تدين كلها أو بعضها بالإسلام عند ظهوره ومنذ عهد الدولة وفي أيام معاوية وبعد فترته عمد

الخلفاء على تحصين (الساحل الفينيقي) ونقل عدد كبير من المسلمين العرب والمستعربين فضلاً عن المسلمين من العراق وبلاد فارس للاستيطان فيه لصد محاولات البزنطيين ثم الصليبيين في جعل الجبال المشرفة على الساحل منطلقاً للغزوات المخربة في الداخل. ويقول قازان في مكان آخر من كتابه أنه بعد سحب المردة الغرباء من شمال لبنان بقي الموازنة في تلك المنطقة يلازمون أوديتهم وتلاهم دون أن ينكد الخلفاء عيشهم، وفي عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور استقدم التنوخيين واسكنهم مكان المردة. سابقاً.

هذه لمحة سريعة تعطينا فكرة عامة عما اسميناه بخاصيته التحول والانتقال الديمغرافي - السكاني بعد الفتوحات العربية - الإسلامية، إذا نلاحظ بأن هذه المسألة بدأت تأخذ بعض السمات الدينية - الطائفية، لسد الثغرات السياسية والعسكرية في جسم الدول الإسلامية، بالإضافة إلى السمة الاجتماعية - الاقتصادية للانتقال البشري - الرعوي.

أما من ناحية التركيب الاقتصادي (مسألة الأرض والملكية) والتراتب الاجتماعي فإنها مسألة بالغة التعقيد والتفرع وتدخل في أكثر من باب نظري في (الانعزالية اللبنانية) ولكن أبطال النظرية الجغرافية يوكدون على أن صغر المساحة الطبيعية للبنان كان السبب في توزع الأملاك وتفتيتها إلى ملكيات صغيرة ساهمت إلى حد كبير في نشأة نظام اجتماعي متميز ومتفوق على البلدان المجاورة وبالتحديد سوريا وفلسطين.

ولكن إذا نظرنا ملياً نرى بأن الكثير من الدراسات والأبحاث تناهض هذا الرأي أو توافق عليه جزئياً وحتى الآن لا تزال هذه المسألة غير محسومة نهائياً.

طبعاً هناك شبه اجماع على أن النظام الهرمي الاجتماعي في المناطق اللبنانية المختلفة ليس عائداً لبيئته الطبيعية وليس وليد الجغرافيا والجيولوجيا، ولكن هناك اختلاف حول ماهية هذا النظام وتراتبه الاجتماعي -الاقتصادي بالمقارنة مع الأنظمة السائدة في المنطقة. فالبعض يؤكد على التوافق والبعض يغلب التمايز ضمن التوافق العام والبعض الآخر يؤكد على التمايز الخاص. وسنعود إلى هذه المسألة في الأبواب الأخرى.

منطلقاً الموقع - الدور والملجأ - الخوف

نتقل إلى المنطلق الثاني الذي يدور حول حول نظرية الموقع والدور المميز التي لمسنا خيوطها الأساسية في منطلق الجغرافيا الذي يدخل في إطاره العام مختلف الاتجاهات. وهنا أيضاً يلعب كل من فيليب حتي وجواد بولس الدور المميز في صياغتها.

يقول (حتي) مثلاً عن الفتوحات الآرامية في المنطقة أنها اجتاحت الجميع باستثناء جبل لبنان حيث عاشت الجاليات الحثية محتفظة باستقلالها وشاعت اللغة الآرامية بفضل التجارة وظلت حتى الفتح العربي، رغم أن بطرس ضو في كتبه عن تاريخ الموازنة يؤكد أن الآراميين من أصل لبناني وهم الذين فتحوا المنطقة لا العكس . . . المهم في الأمر أن (حتي) يرى في الموقع المميز أساس الدور اللبناني منذ ما قبل العهد الفينيقي إذ بفضل هذا الموقع عاش لبنان بظل سيادته وحكم نفسه حكماً مستقلاً دون سيادة أجنبية، وبفضل هذا الموقع كان الفينيقي وسيطاً في حقل التجارة والصناعة وكان وسيطاً في حقل الفكر والفن والدين، وبفضله كان الكنعانيون يقيمون معابدهم على المرتفعات. ويرى حتي أيضاً أنه في العهد التركي كان الأمراء اللبنانيون بفضل موقعهم الجغرافي يمارسون حكماً ذاتياً مستقلاً: يورثون أولادهم، لا يشتركون في جيش السلطان، ويفرضون الضرائب ويجنونها.

أما جواد بولس فيرى أن موقع لبنان كان سبباً في سعادته وشقائه إذ بفضل موقعه ودوره المميز حرمت المدن الفينيقية من نشاطها البحري بعد الفتح الإسلامي، فالتجّهت إلى القسم الجبلي من البلاد واستثمرته زراعياً وتقهقرت المدن وتحولت إلى قرى عادية وحل الاقتصاد الريفي مكان التجارة البحرية. بالمقابل يرى أن جبل لبنان إبان الفتح العربي - الإسلامي كان موطناً لجماعات مسيحية يرأسها رؤساء محليون يخضعون للإمبراطور البيزنطي، فتركهم العرب على هذه الحالة مكتفين منهم بتبعية اسمية. وبى بولس أنه انطلاقاً من كون لبنان بلداً قارياً - برياً محاطاً بالشرق الأسيوي يجعله مشدوداً إلى هذا الشرق بروابط طبيعية لا يمكن تحطيمها، ولكونه من الناحية الجغرافية والاقتصادية والثقافية والتاريخية قطعة من الخارطة السياسية والعسكرية للشرق العربي فهو جزء مكمل من الشرق الكنوسطي. وبالتالي يكون لبنان حسب رأي بولس جامعاً المجد من طرفيه: طرف الشرق الأسيوي وطرف البحر المتوسطي مما يعطيه دوراً مميزاً في المنطقة كلها.

أما بالنسبة إلى منطلق الملجأ - الخوف من المحيط والصراع الدائر في المنطقة، فنلمس أيضاً البعد الجغرافي والمساحة الطبيعية والجيولوجية الطاغية على هذا المفتاح النظري. فهنا أيضاً الجبال والوديان والسهول والهضاب والغابات الكثيفة تحتل مكانها البارز في المدرسة الفكرية عند مختلف الكتاب والمؤرخين اللبنانيين الذين أسسوا الانعزالية اللبنانية على مستواها النظري. ولعل أفضل من أعطى

لهذه النظرية المزدوجة عمقها وتفسيرها السياسي -الجغرافي كان جواد بولس أيضاً إذ يقول : (إن الجبل هو شرط وجود هذا البلد ما أعطاه الملامح الأساسية لتفرد فحماءه نم الحكم السياسي والعسكري ومنحه الاستقلال). ويضيف مكملاً عناصر نظريته (تحول الجبل كتطور طبيعي إلى ملجأ ديني وتحول إلى ملجأ للأقليات الباحثة عن الحرية والأمن على اختلاف أنواعها، وبذلك أصبح لهذا الجبل شخصية متفردة سياسياً وقومياً ولا تزال له حتى الآن). . . . إذن بولس قاطع وواضح في رأيه هذا، فالأساس السياسي والقومي للبنان هو كونه جبلاً ولأنه كذلك تحول إلى ملجأ يوفر الحياة والحرية والأمن لأقليات المنطقة الهاربة من الاضطهاد. فالجغرافيا أيضاً هنا لها دورها في تكوين الأمم سياسياً وقومياً. ومن هنا يرى بولس بأنه منذ فخر الدين المعني الثاني بدأ المجتمع (القومي اللبناني) الذي يمكننا حسب قوله أن نسميه ضمناً (اتحاد مختلف طوائف البلاد) بدأ يعي وحدة مصيره، إذ أن جميع هذه الطوائف المجتمعة على الولاء للأمة، إنما هي متحالفة سياسياً واقتصادياً تحت ولاء قائد واحد. فالمجتمع القومي إذن هو نتاج اتحاد الأقليات الخائفة والهاربة من الاضطهاد، وحدود هذا المجتمع هو حدود الملجأ الطبيعي في الجبل.

يلاحظ من خلال عرض كل من المنطلقين اموقع الدور والملجأ- الخوف أن هناك جامعاً مشتركاً بينهما هو الجغرافيا - الطبيعة السياسية.

ويجد هذ المنطلق مكانه في (الانعزالية اللبنانية) على مستويين:

أولاً، مستوى الخاصية الجغرافيا اللبنانية، (جواد بولس، فيليب حتي، بطرس ضو وغيرهم).

ثانياً، مستوى الخاصية الاجتماعية اللبنانية التي يمثلها على أفضل وجه كمال الصليبي وغيره بالاستناد إلى بولس وحتى.

إن مفهوم الملجأ يوازي الموقع على المستوى الجغرافي -الطبيعي، ومفهوم الخوف يوازي الدور على المستوى الاجتماعي. فالفئة الأولى تفسر لجوء الأقليات الدينية إلى الجبال الوعرة الكثيفة الغابات القليلة السكان على أنه نتاج عامل جغرافي ساهم في اجتذاب الفئات الهاربة من الاضطهاد والملاحقة، وهذا اللجوء لم يكن يحصل لولا موقع لبنان الطبيعي الذي يقف سداً منيعاً بوجه كافة محاولات الغزو والاحتلال. أما الفئة الثانية فتقدم الدوافع الاجتماعية الدينية على الدافع الجغرافي وترى الخوف من الانصهار في البوتقة الدينية الكبرى سبباً في الهروب واللجوء إلى الجبال المحيطة بالداخل العربي -الإسلامي مما أتاح لها مع الزمن لعب دور مميز له خصائصه الذاتية في إطار المنطقة.

ولا شك أن الاتجاهين الجغرافي والاجتماعي تشهدهما جوامع مشتركة ترى في لبنان منطقة جبلية صعبة المنال تعطي الأمان والحرية للفئات الهاربة وللأقليات الخائفة من الظلم والاضطهاد وملاحقة الأكثرية الغالبة في المنطقة المحيطة بسلسلة الجبال هذه التي تمتعت حسب المدرسة الانعزالية على امتداد الفترات التاريخية بموقع ممتاز ودور مميز.

قبل بدء النقاش مه هذه النظرية المتشعبة لا بد من التأكيد والموافقة على أن هذه الجبال أخذت صفة الملجأ إلى حد ما في بعض المراحل التاريخية، ولكن ما يجب الانتباه إليه هو نقطتان مهمتان: أولاً، إن هذه الصفة ليست خاصة (لبنانية قومية) سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى الاجتماعي إذ أن كل الجبال الداخلة في المنطقة المجاورة نالت هذه الصفة دون أن تشكل بالضرورة كياناً سياسياً قومياً مستقلاً عن المحيط. ثانياً، إن هذه الجبال لم تكن لها أهمية بتاتاً قبل القرن الرابع الميلادي، إذ قبل هذا التاريخ كانت مجرد غابات كثيفة قليلة السكان. ومنذ العهد البيزنطي حتى الفتوحات الإسلامية بدأت تستقطب بعض الفئات الاجتماعية المتنقلة والنازحة لأسباب اقتصادية في الدرجة الأولى.

تجمع مختلف الكتابات التاريخية بولس، ضو، حتي، قازان، وهنري، أبو خاطر على أنه بعد تمرکز الفتوحات الإسلامية التي سحقت التواجد البيزنطي السابق في المنطقة وبدء تكون هذه الدولة العربية الإسلامية الأولى (لأمويين) بدأت هذه الجبال تتحول إلى ملاجئ لا للفئات والأقليات الدينية الهاربة والخائفة من الإسلام كمت يتصور البعض وإنما إلى حصون وقلاع استراتيجية سياسية-عسكرية لبقايا النفوذ البيزنطي، حيث أخذت فرق المردة، التي أرسلتها القسطنطينية، بالإغارة على المواقع الإسلامية واستطاعت منذ دخولها شمالي لبنان سنة 677م السيطرة على سلسلة القمم وصولاً إلى القدس (فلسطين) وأنشأوا دولة مستقلة تضايق الدولة الأموية باستمرار. أمام هذا الوضع اضطر معاوية بن أبي سفيان إلى عقد صلح مع الملك البيزنطي قسطنطين الرابع لكف شر المردة

لقاء جزية يدفعها له وذلك بسبب انشغاله في الحروب الداخلية. واستمرت هذه المعاهدة الأموية - البيزنطية إلى العام 685م حيث حصلت مجاعة في أول حكم عبد الملك بن مروان فعادت غارات المردة تضايق مركز الدولة الإسلامية في دمشق، فاضطر الحاكم الأموي إلى طلب تجديد الصلح مع الامبراطور البيزنطي يوستينيانوس الأخرم لقاء جزية كبيرة مقابل منع المردة من الغزوات . فوافق امبراطور القسطنطينية وقام بنقل 12 الفاً من المردة إلى جبال كيليكية مما أتاح الفرصة لعبد الملك لضربهم في العالم اتالي سنة 686م.

إذن حتى العام 686م لم تكن الجبال اللبنانية قد أخذت صفة الملجأ بالمعنى الديني - الاجتماعي كما يشير بعض رجال (الانغزالية اللبنانية). فالصفة هذه لم تتبلور إلا بعد حادثة ضرب المردة حيث احتج الموارنة على فعلة الخيانة اتي ارتكبتها بحقهم حليفهم الامبراطور البيزنطي يوستينيانوس الأخرم فقاموا في السنة نفسها بإعلان ماريوحنا مارون بطريركا عليهم وأعلنوا الانشقاق عن الكنيسة البيزنطية، فطاردهم الروم، فهرب الموارنة بقيادة ماريوحنا مارون إلى شمال لبنان سنة 687م ونزل في منطقة جبيل (قلعة عمر). واستمر القتال بين الطرفين إلى العام 694م حيث حصلت أعنف المعارك وأُشْرَسها وتوجت بمهاجمة الروم دير مار مارون في سوريا وقتل 500 من رهبانه. ولكن في هذه الفترة وقع انقلاب في القسطنطينية تولى فيه لامبراطور لاوون السلطة محل الأخرم وعقد صلحاً مع الموارنة عادت بنتيجته العلاقات إلى سابق عهدها. ولكن الخلاف ما لبث أن وقع سنة 727م حول المشيئة الواحدة والمشيئتين

(طبيعة السيد المسيح) فانشق الموارنة مجدداً، ونهاياً هذه المرة، وذلك سنة 742م وانتخبوا البطريرك اسطفانوس رئيساً لهم. وبدأت منذ ذلك الوقت العلاقات المارونية مع روما بالتوثق والتوطد وفي الوقت نفسه تم اندماج الموارنة والمردة. ويعتبر جواد بولس هذه النقطة اندماج الموارنة مع المردة (أبرز الحركات التاريخية في المجتمع الماروني اللبناني).

لقد قدمنا هذا العرض التاريخي السريع لنؤكد على نقطتين:

أولاً، أن تحول الجبال إلى ملاجئ للأقليات الدينية الهاربة والخائفة من الاضطهاد لم يكن في الأساس بسبب الفتوحات العربية –الإسلامية وإنما بسبب تحالفات الأقليات وعلى رأسها الموارنة مما سبب لهم احراجات كثيرة في العلاقات الاستراتيجية السياسية –العسكرية بين الدول وجلب لهم النكبات والويلات على امتداد تاريخ المنطقة.

ثانياً، أن الاضطهاد لم يكن مصدره الإسلام في البدء وإنما سياسة الامبراطورية البيزنطية ومصالحها واستعمالها للأقليات كأدوات مجالية في مجابهة الدول العربية الإسلامية. فالمصادر التاريخية كلها تؤكد على (التعايش الديني) الذي كان حاصلًا في العهد الأموي باستثناء فترة حكم عمر بن عبدالعزيز الذي كان متشددًا لا في حق المسيحيين فقط وإنما في حق بعض المسلمين (هذه الناحية لا يتفق عليها كل المؤرخين). فالباحث الدكتور عبد العزيز الدوري يرى في كتابه

(مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي) أن عمر بن عبد العزيز كان متسامحاً مع كل الفئات والمذاهب الدينية وفق ما تمليه عليه الشريعة الإسلامية). وحصلت أيضاً بعض الصراعات في بعض فترات الدولة العباسية نتيجة (النزعات الاستقلالية) السياسة المحلية التي كانت تنشب في أطراف الدولة. وهذه ليست خاصة (قومية لبنانية) ، لأنها قامت في عجة أمكنة وعلى مراحل من العصر العباسي.

لذلك من العبث محاولة رجال (الانغزالية اللبنانية) استخلاص خصائص (قومية ودينية) من وراء حوادث (المنيطرة) في العهد العباسي وموقف الإمام الأوزاعي منها فهذه ليست الأولى ولم تكن الأخيرة وليست وقفاً على الجبال المناطق اللبنانية وإنما كانت ظاهرة عامة حصلت في عدة أمكنة من أطراف الدولة العباسية وعلى عدة مراحل تاريخية متعاقبة.

هذا على صعيد (الخاصية الجغرافية) كما يذهب جواد بولس وبعض المؤرخين، حيث لا جظنا أن صفة الملجأ لم تكن صفة (قومية لبنانية) خاصة وبأن التجاء الأقليات لم يكن قبل العام 686م بسبب الدوافع الدينية وإنما لأسباب اقتصادية كما كان يحصل في مختلف بقاع المنطقة. ولم تصبح الأسباب الدينية دافعاً للنزوح والانتقال الا بعد وقوع الخلافات والمعارك العنيفة بين اتباع الكنيسة البيزنطية واتباع الكنيسة الرومية (الفاتيكان) وليس بسبب الظلم والاضطهاد الأكربيين، كما يحاول البعض الإشارة إلى ذلك وإنما كنتاج عملي لسياسة التحالفات التي عقدتها الإقلبات ومنها المواردنة مع القوى الإقليمية في ذلك الوقت لمحاربة الإسلام.

أما على صعيد (الخاصية الاجتماعية) التي يقول بها عدة مؤرخين على رأسهم جمال الصليبي، والتي يحاول البعض استنتاج بعض الخصائص (القومية اللبنانية) استناداً إليها، فإننا نؤكد بأن لا علاقة أو لاً للمساحة الجغرافية بالموضوع وبأنه ثانياً ليس صحيحاً ما يذهب إليه، كل من بطرس ضو وفيليب وحتى وجواد بولس، في القول أن النظام الاجتماعي السائد في بعض المناطق الجبلية اللبنانية مناقض كلياً ومختلف بصورة أساسية عن الأنظمة الاجتماعية الإقطاعية في المناطق المجاورة إذ ان مجموع الدراسات تؤكد على أن الأنظمة كانت متشابهة مع بعض التمييز البسيط الذي لا يمكن أن نستنتج على أساسه أصولاً وخصائصه قوية.

يقول جواد بولس في محاولة له لتفسير هذه (الخاصية الاجتماعية اللبنانية) أنه مع نمو النظام الإقطاعي في الشرق الإسلامي نشأ نظام التكتلات أو التجمعات الطائفية، وكان الطابع المميز للإقطاعية اللبنانية هو كون الجماعة الإقطاعية مؤلفة من تجمع إقليمي وطائفي منظم يحكمه رئيس طائفي من المواطنين، شبه مستقل يسود بعض الإقطاعات الصغيرة. ويضيف بولس في مكان آخر أنه في جبل لبنان كان النظام الإقطاعي مخالف للشكل في سورية وفلسطين إذ اعتمد السيادة الريفية أي السيد هو المالك والمتصرف بملكه يقيم بين فلاحيه وهم محاصة الشركاء في المحصول.

أما فيليب حتي فيميز في العهد المملوكي بين الإقطاع السائد في المنطقة وبين الإقطاع القائم في لبنان. فيعتبر أن الإقطاع المملوكي كان غير وراثي بينما الإقطاع في الجبل كان وراثياً والفلاح لم يكن (قنا) كما في سوريا ومصر لأن الإقطاع كان صغيراً يشمل من (قرية إلى عشرة قرى) لذلك نشأ نظام نظام المحاصصة والمنافسة لضبط هذه العلاقة. ويستنتج حتي من هذه (الخاصية الاجتماعية) أمران: أولاً، كان لبنان يقوم سائر المناطق زراعة. ثانياً، كان الأمراء اللبنانيون يمارسون حكماً في جيش السلطان، ويفرضون الضرائب ويجنونها.

قبل بدء النقاش مع مختلف هذه الآراء لنرى ما يقو فؤاد قازان حول مسألة الإقطاع في لبنان في تلك المرحلة. يذكر قازان أن نظام الأرض والضرائب الإقطاعية ساد في لبنان بصورة عامة، وإنما له مميزات الخاصة، إذ يمكن القول إن الإقطاعية فيه (ظهور الأملاك العقارية الكبيرة المملوكة من الأرستقراطية المسيحية) يرجع تاريخها إلى القرنين الثالث أو الرابع الميلادي وكانت تشغل جمهرة من العبيد والأقنان (الملاحظ هنا أن قازان يختلف مع بولس وحتى). وبقي هذا النظام ساري المفعول إلى أن استنفذ النظام الرققي إمكاناته الانتاجية فاندفع المجتمع إلى مرحلة المراجعة والمشاركة والمحاصصة كشكل أرقى للعلاقات الإقطاعية (نلاحظ هنا أيضاً أن قازان لا يعطي الميزات الجغرافية والخصائص الاجتماعية أهميتها المبالغ بها وإنما يكتفي بالتفسير الاجتماعي التاريخي على عكس غيره من أبطال (الانعزالية اللبنانية). ويضيف قازان في الموضوع:

وعند ظهور الإسلام والفتح العربي كانت الملكية الإقطاعية ثم الفلاحية الصغيرة قد برزت تماماً في الجبال السورية ثم أخذت الأولى (الملكية الإقطاعية) شكلاً عسكرياً سواء في السهول أو الجبال وذلك على أثر الفتح السلجوقي التركي. ويعتبر قازان أن وجود السلاجقة في البلاد طبع الإقطاعية بطابع عسكري، ومع تطور الأوضاع كانت ارستقراطية أرض لا تنتخب رئيساً عسكرياً لتنسيق العمل الحربي، وأصبح الرئيس مع مرور الزمن يحمل لقب الأمير (وهو في الأساس لقب عسكري) يأتي بعده المقدمون والمقاطعية والمشايخ وهو النظام الذي ساد الجبل حتى قيام المتصرفية.

إذن نرى من كتابات فؤاد قازان أن النظام الإقطاعي السائد في مناطق الجبل منذ القرن الرابع لم يكن على نقيض النظام الإقطاعي القائم في المنطقة رغم وجود بعض المميزات القائمة ليس بين (نظام الإقطاعي اللبناني) وبين غيره من الأنظمة، وإنما حتى بين الأنظمة الإقطاعية السائدة في المناطق الجبلية الثلاث في لبنان (الشمال، الوسط، والجنوب). كما أن النظام الإقطاعي الذي ساد الجبل خلال فترات الحكم عائلات البحريين والمعنيين والشهابيين كانت قاعدة تكونه التاريخية فترة (الغزو السلجوقي التركي) واستمر بعد ذلك إلى العام 1860م.

ويشرح قازان هذا الرأي بالقول: (كانت هذه الحروب تدخل تعديلت في النظام الإقطاعي المسيحي (خاصة إبان سيطرة الأتراك السلاجقة) رجل حرب يفرض على فلاحيه وأقنانه امتشاق السلاح مقابل حمايتهم من الغزو الخارجي). وهكذا ظهرت في لبنان ما يمكن بتسميته بالأمارة هو لقبكان عسكرياً أكثر منه مدنياً

فالأمير ينتخبه الملاكون الكبار أي (المقاطعية) من مشايخ ومقدمين. أما عن المناطق الدرزية يقول قازان: (إن النظام السياسي كان في بدايته أقرب إلى الملكية التي يترأسها زعيم ديني وتطورت هذه العلاقة إبان الحروب بين الشيع الإسلامية فانتقلت السلطة إلى زعماء عسكريين عليهم ثلاثة واجبات: أولاً، المحافظة على المذهب ثانياً، الدفاع عن المناطق التي استقروا فيها ثالثاً، حماية الثغور من البيزنطيين).

إذن نرى هنا أيضاً بأن النظام الإقطاعي في الجبل لم يكن موحداً خاصة بين الطائفتين الكبيرتين في ذلك الوقت. وسنأتي على هذه المسألة فيما بعد.

بعد هذا العرض التاريخي السريع للوضع الاجتماعي الذي كان يسود جبال لبنان والمنطقة نستطيع أن نستخلص بعض النقاط المهمة التي تعارض آراء رجال (الانعزالية اللبنانية) لم يكن يختلف كثيراً عن النظام الإقطاعي في المنطقة. فالإقطاعات الجبلية اللبنانية المتعددة كانت جزءاً من كل يشمل المنطقة كلها.

ثانياً، لم يكن هناك ما يمكن بتسميته (نظام إقطاعي لبناني موحد) وإنما كان هناك مجموعة أنظمة لإقطاعية في المناطق الجبلية تتوحد في إطار إقطاعي عام ليس وقفاً على جبل لبنان بل يمتد حسب ظروف كل إقليم على مستوى المنطقة الإسلامية كلها.

ثالثاً، إن نظام الامارة الذي نشأ في جبل لبنان وامتد وتقلص على فترات تاريخية (تبدأ من الأمراء البحريين والمعنيين وتنتهي بالامارة الشهابية) تمتد جذوره إلى مرحلة الغزوات السلجوقية التركية التي شملت كافة الناطق المجاورة ولم تنحصر في جبل لبنان وحده.

رابعاً، إن نظام المحاصصة والمراعبة لم يبدأ مع بدء تشكل العلاقات الاقطاعية وإنما هو نظام لاحق لمرحلة العبيد والأقنان التي مرت بها (الجبال اللبنانية) وذلك على عكس آراء أبطال (الانغزالية اللبنانية). إذ أن فؤاد قازان يؤكد على أن لا الاقطاعي ولا أولاده كانوا يعملون في الأملاك الاقطاعية بل الفلاحون والأقنان وجماعات كانت تأتي من السهول الداخلية أكثرها من السوريين المسيحيين خوفاً من الحروب وبسبب الخلافات الدينية مع الفئات المسيحية الأخرى.

هناك نقطة واحدة يمكن القول أنها تحولت فيما بعد إلى ميزة خاصة في جبل لبنان وهي هذا الانعقاد أو التشابك بين الإطار الطائفي لكل أقلية دينية نزحت إلى الجبل وبين العلاقات الاجتماعية الاقطاعية السائدة في المنطقة والجبال اللبنانية. وهذه (الميزة الخاصة) لم تأخذ هذه الصفة السياسية في السابق بسبب تكوينها في مختلف المناطق المجاورة للبنان. ولكن مع فترة بدء تغلغل الرأسمالية الأوروبية أخذت هذه (الميزة) موقعها الخاص ضمن الصراعات السياسية الجارية بين

الدولة العثمانية ومحاولات مد الدول الأوروبية نفوذها وسيطرتها في المنطقة.
وهكذا نشأت في الجبل مشكلة لا تزال نعاني منها حتى الآن (الصراع الدرزي-
الماروني) وهذه تدخل ضمن منطلقات التعدد أو الشراكة والعقد الاجتماعي التي
تشكل جزءاً مهماً من بنيان (الفكر لانعزالي اللبناني).

منطلقاً التعدد - التفوق

والشراكة - العقد الاجتماعي

نتقل إلى منطقتي التعدد - التفوق والشراكة العقد الاجتماعي حيث نلمس من خلالها أيضاً بصمات المنطلق الجغرافي (الطبيعة السياسية) الذي يشكل أساسها الفكري أيضاً.

ويمثل هذين المنطلقين أفضل تمثيل كل من جواد بولس والأب بطرس ضو رغم بعض الاختلافات بينهما في وجهات النظر وفي تفسير بعض الظواهر التاريخية. فجواد بولس يرى في التعدد أساس التفوق والتمايز بينهما الأب بطرس ضو يرى التفوق في ارسالة المارونية نفسها. والخلاف هنا أن الأول يرى في (اتحاد الطوائف) حالة خاصة وحضارية تميّز لبنان عن غيره بينما يرى الثاني في الموارنة فقط حالة خاصة ومنهم ينظر إلى كافة الأمور.

يقول جواد بواس: (لقد كانت الجماعات اللبنانية في هذه الحقبة تبحث خلال العقائد الدينية عن نقطة ارتكاز ورابطة سياسية لها من أجل انتظامها في تكتلات أو اتحادات اجتماعية وثقافية متماسكة). فالمجتمع اللبناني القومي حسب رأي بولس إنما هو نتاج نوع من الاتحاد، أو أنه شراكة بين مختلف العناصر الطائفية في البلاد، وقد شددت أواصرها معاً، إرادة في العيش معاً، في بلاد واحدة ورغبة في التعاون والنضال من أجل البقاء.

مقابل رأي بولس في تفوق لبنان بتعددته، نرى رأياً آخر يتمثل في كتابات الأب بطرس ضو الذي يتميز عن كافة الكتاب والمؤرخين الذين أسسوا قواعد (الانعزالية اللبنانية) النظرية.

إن بطرس ضو في مجلداته عن تاريخ المواردة يحل تلك الازدواجية أو الاشكالية التي يعاني منها كافة المؤرخين اللبنانيين الذين أتينا على ذكرهم وهي اعترافهم بوجود لبنان ضمن إطار مشرقى - عربي فرضت عليه في بعض الحالات المعينة التي يلعب دوراً محددًا لا يرغب به نتيجة موقعه المميز ودوره المزدوج تاريخياً. أما بطرس ضو فقد حل المشكلة بنفيه لها أو بعكسها وقلبها باتجاه الآخرين. فهر يرى أن لبنان كان منذ الأزل مصدر قوة لغيره ومصدر ضعف أيضاً، إذ منه انطلقت كافة الفتوحات لا العكس، ومنه كانت السيطرة على الآخرين لا كما درسنا في التاريخ. فالأب ضو يؤطد على أن الأمويين والآراميين انطلقوا من جبل لبنان ولم يأتوا إليه، وأن الكلدانيين والبابليين من أصول امورية - آرامية - (لبنانية) ومستنكفاً من ورافضاً لكل ما صدر من كتب وتحليلات ودراسات عملية تقول عكس مرجعه الوحيد.

ويتوج الأب ضو رأيه التفوقى هذا وفق التعريف الذي قدمه للمواردة في مقدمة الجزء الثالث من كتابه (تاريخ المواردة) إذ يقول بالحرف: (المارونية رسالة أي قوة روحية مناضلة أو جوهرة إلهية لامعة في هذا الشرق تحرسها وتصونها قوة

قوة عسكرية بأسلة كما تحرس الصدفة الدرة الثمينة وكما يصون الإطار اللوحة الرائعة. وهذا الإطار من المادية العسكرية مكن الرسالة المارونية من البقاء والنمو والسطوع بالرغم من الأخطار التي أحقت بها على مر الأجيال. أما بالنسبة لمنطق الشراكة أو (العقد الاجتماعي) والتميز الاجتماعي والثقافي، فإن بطل هذه النظرية الشائعة كثيراً هذه الأيام الدكتور كمال الصليبي وذلك في كتابه المهم (تاريخ لبنان الحديث).

ينطلق الصليبي من هذه القاعدة كأساس لتحليله وهي (أن الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمة واعية لكيانها موحدة في أهدافها، وإنما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون إلى العقد الاجتماعي. وتاريخ لبنان، منذ القرن الثامن عشر، هو، في المقام الأول، تاريخ تطور (العقد الاجتماعي وأثره في نمو البلاد). ويرى الصليبي انطلاقةً من هذا المنظور أن تاريخ لبنان الحديث هو تاريخ طوائف في نشأتها وصراعها أو اتحادها الفدرالي أو الكونفدرالي الذي شكل نوعاً من التعاقد أو الشراكة السياسية في الحياة اللبنانية. وبذلك يكون الصليبي قد أسس منحى جديداً في كتابه التاريخ اللبناني العام للبلاد. ويقوم هو بدور أولي في بحث أصول الطائفة انطلاقةً من دراسته للطوائف. ولكن يبقى هناك ثغرة في كتابات لصليبي وهي عدم بحثه عن الأصول الاجتماعية للبنان – الطوائف واقصارها على إطار دراسة الطائفية كتفسير أحادي الجانب للصراع

الطائفي وذلك بمعزل عن التطور الاجتماعي وتشابكه مع نمو العلاقات السياسية الطائفية كإطار ناظم لهذا التطور في مرحلة الغزو الأوربي للسلطنة العثمانية .

وقبل البدء في بحث أصول منطلق التعدد – الشراكة أو العقد الاجتماعي نود أن نعود قليلاً إلى الوراثة لحسم نقطة مهمة وهي مسألة الاقطاع في الشرق الإسلامي وتداخلها مع الأقليات الدينية المتواجدة في مرحلة الفتح العربي التي شكلت مشكلة أساسية منذ بداية تغلغل الرساميل الاوربية وازدياد مطامع الاستعمار في السيطرة على المنطقة.

لقد تميزت الدولة الاقطاعية في مرحلة الفتوحات الإسلامية – العربية وما بعد استقرارها بخصائص معينة لا يمكن نكران اختلافها عن نمو العلاقات الاقطاعية في أوروبا وتشكل الدولة الاقطاعية هناك.

فالولة الإسلامية – العربية نشأت على امتداد فترات تاريخية مديدة كانت تحكمها قوانين عامة أو مبادئ أساسية تمثلت بسيطرة الدول على الأملاك وإشرافها على الجباية المالية وبواسطة موظفين لديها كما يذهب وجيه كوثراني في كتابه (الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي 1860 – 1920م) . هذه القوانين أو المبادئ مستمدة في الأساس من الشريعة الدينية التي لا يعطيها المؤرخن حقها في التأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها تاريخ المنطقة الإسلامية، رغم أنها ساهمت في تحقيق جملة نتائج لا تزال تاركة بصماتها إلى عصرنا الحديث.

وكان من نتائج لجوء الدولة الإسلامية إلى هذا النهج الإسلامي في بناء الدولة عرقلة النمو الطبيعي - التاريخي للعلاقات الاجتماعية والحد من تراكم رأس المال دون أن يمنع ذلك من نمو العلاقات ضمن نمط خاص نم الحياة الاقتصادية السياسية الدينية ودون أن يعطل إمكانية تراكم رأس المال في إطار خاص من التحايل على النصوص والشرائع كما يذهب مكسيم رودنسون في متابه (الإسلام والرأسمالية).

هذا النمط الخاص من العلاقات الانتاجية الذي ساد بشكل عام مختلف العصور - الدول الإسلامية - أتاح نشوء نوع من (التعايش الديني) بين الأكثرية الحاكمة والأقليات الدينية الأخرى. فالتعايش الديني شكل من أشكال اعلاقة التي نسجتها الدولة الإسلامية - العربية مع غيرها من الفئات الدائرة في فلكها ومن القوى الخارجية عنها.

وكان من نتاج هذا التعايش (الديني السلمي) أن دخلت الأقليات الدينية في (مسام) ومفاصل المجتمعات الإسلامية إلى داخلها بفضل تلك العلاقات الخاصة التي حاكتها الدول الإسلامية على الفترات الزمنية المتلاحقة . ومن هنا تأسس فيما بعد ما يسمى بمشكلة الأقليات الدينية في الشرق عند بدء تغلغل الرساميل الأوربية وازدياد نفوذها في المنطقة. وما نريد التأكيد عليه هنا هو أن هذه الأقليات لم تكن تشكل مسألة قائمة بحد ذاتها قبل التدخلات التي حصلت من الدول الأوربية والتي أعطتها بعدها السياسي - القومي بعد سلسلة المكتسبات التي انتزعتها من يد سلطة الباب العالي في عهد الدولة العثمانية والتي

عرفت (بالامتيازات الأجنبية) وغيرها من القوانين والتشريعات الحديثة التي فرضتها أوروبا على الإسلام.

هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى لقد عرف التاريخ الإسلامي عبر مختلف المراحل أنه تاريخ الصراع بين المركز والأطراف حيث كانت الدولة تشكل مركز الاستقطاب أو ثقل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بينما الأطراف كانت تشكل ملاحق هامشية تستقل وتتوحد مع المركز حسب ظروف قوة الدولة وضعفها.

وكان هذا النمط من العلاقات السياسية الخاصة أساس العنف الذي نشأ على فترات متقطعة في كافة مراحل الدول الإسلامية - العربية وطال من طال من القوى الاجتماعية والفئات الطائفية والأقليات الدينية. ولكن ما نؤكد عليه هنا هو أن شكل العنف لم يخرج عن كونه عنفاً أساسياً قبل كل شيء آخر حتى ولو طبع في بعض الأحيان باللون الديني الخاص. كما أنه لم يكن قصراً على مناطق معينة من الدول الإسلامية وإنما كان يشمل مختلف المناطق التي حصل فيها هذا النوع من الصراعات السياسية. وذلك على عكس تأكيدات جواد بولس في مقارنته بين اتجاهات الدولة الأموية واتجاهات الدولة العباسية حيث يعتبر أن الأخيرة انحكمت وجهة صراعها مع أطراف المنطقة المشرقية (لبنان في الطليعة) دون غيرها من المناطق.

كان لا بد من هذه المقمة الصغيرة لتظهر صورة الوضع في المناطق الجبلية اللبنانية

منعاً للالتباسات الناتجة عن تبريرات رجال (الانعزالية اللبنانية) التي تحاول التأكيد على تمايز الشخصية اللبنانية منذ فجر التاريخ ودورها الخاص في المنطقة العربية. بينما الصحيح هو أن الخصائص الذاتية للأقليات لم تكن وفقاً على أقلية واحدة من جهة أخرى.

فالخصائص الذاتية التي يتكلم عنها أبطال (الانعزالية اللبنانية) كانت عامة جداً وتشمل العديد من مناطق نفوذ الدول الإسلامية والظواهر المميزة التي يقول بها المؤرخون الانعزاليون وجدت في الأساس لتبرير الوضع الراهن وكانت بدورها شائعة جداً في مناطق إسلامية في ذلك الوقت.

وإذا أردنا التفصيل في وجهات نظر قادة (الانعزالية اللبنانية) نكتشف بأنها خاضعة لنوعين من التفكير:

الأول: يتجه نحو التأكيد على تمايز الشخصية اللبنانية ككل وذلك لاستنباط شكل من أشكال (القومية اللبنانية) التي تتحد فيها مختلف الطوائف والفئات. وينطلق هذا الاتجاه من مرحلة فخر الدين المعني الثاني حيث يجد فيها الأساس المادي والتاريخي لتبلور (اندماج الشخصية) الأمة اللبنانية التي تمتد جذورها الأصلية إلى عمق التاريخ ومنذ ما قبل العهد الكنعاني - الفينيقي!

الثاني، يتجه نحو التأكيد على تمايز الشخصية اللبنانية من حيث كونها في الأصل تمايز واستقلال الشخصية (المارونية القومية) منذ بدء هجرتها إلى المناطق الجبلية

الشمالية في القرنين السادس والسابع وبعدهما، إذ اندمج الموارد اثنيا مع ثلاثة عناصر سابقة لهم هم: الفينيقيون، الآراميون، وشعوب البحر على اختلافهم. هذان النوعان من التفكير يوحدهما منطق واحد في السياسة الانعزالية، وهو الاعتراف بوجود تمايز بين الفئات والطوائف اللبنانية دون أن يكون ذلك عائقاً في التأكيد على تمايز الشخصية اللبنانية تاريخياً وقومياً عن غيرها من شعوب المنطقة.

إذ أن الاتجاه الأول يذهب إلى إعطاء مرحلة فخر الدين صفة التوحيد (القومي اللبناني) مع بدء غلبة طرف على الآخر بينما الاتجاه الثاني يذهب في الأساس إلى إعطاء الموارد صفة الاستقطاب التاريخي والتبلور (القومي اللبناني) منذ مرحلة دخولهم واندماجهم بالشعوب السابقة لهم في الساحل الفينيقي والجبال اللبنانية. وإذا نظرنا ملياً إلى هذين النمطين من التفكير نجد أنهما يذهبان بعيداً في المغالاة في تفسير بعض الظواهر التاريخية التي ليسخ خاصة (قومية لبنانية) كما قلنا، فالاتجاه القومي هنا اتجاه مفتعل جاء فقط لتلبية احتجاجات الواقع اللبناني منذ أخذت الرساميل الأجنبية بالتغلغل في مسام الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه جاء أيضاً للدفاع عن الوضع الراهن والمحافظة عليه. فالاتجاه (القومي اللبناني) هنا اتجاه ايديولوجي سياسي يحاول أن يجد تبريره في التاريخ اللبناني انطلاقاً من تمثل موقع سياسي معين في خريطة الصراع الدائر في المنطقة خاصة في جبل لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولكن إذا اعتبرنا أن (القومية اللبنانية) في الاتجاهين المذكورين قومية ايديولوجية في أساسها التاريخي والتبريري النظري هل تنتفي عندنا المشكلة وتصبح مسألة التعدد مجرد كلام في الهواء لا جذور له في أرض الواقع؟ لا بالطبع

فالتعددية من ناحية كونها مسألة (قومية لبنانية) ليست سوى جزء من تركيبة الانعزالية اللبنانية. والتعددية من ناحية كون كل فئة على حدة تشكل قومية خاصة بها مستقلة عن غيرها ليست أيضاً سوء جزء من تراكمات التبريرات النظرية – التاريخية التي تقدمها لنا منوعات الفكر الانعزالي اللبناني.

أما التعددية التي تذهب إلى البحث عن خصوصية طائفية – اجتماعية للأقليات الدينية دون السقوط في مقولة الب=تمايز القومي – التاريخي – السياسي فإنها حقيقة يجب الاعتراف بها والانطلاق منها لتجاوزها لا لتكريسها.

فالتعددية هنا ليست سوى نتاج التطور الاجتماعي الخاص الذي حكم المنطقة عامة وشكلت في جبل لبنان مع ازدياد النفوذ الرأسمالي الاجنبي مشكلة خاصة أتاحت للاستعمار المزيد من النفوذ من جهة وساهمت عدة عوامل في استمرارها ضمن قنوات تشريعية ودستورية ظهرت مع تركيبة متصرفية لبنان نم جهة أخرى.

ما هي هذه لخصائص الذاتية الطائفية – الاجتماعية للأقليات الدينية في جبل لبنان التي تذهب إلى حد ارتداء (الزي القومي) إذا صح ذلك؟

تكاد مختلف الكتابات والدراسات التاريخية تجمع على أن النمو الاجتماعي لكل من الطرفين الأساسيتين في جبل لبنان (الموارنة والدروز) كان نمواً متفاوتاً أدى إلى تشكل نوع من التمايز في التركيبة الاجتماعية - الطائفية وإلى اختلاف في الموقع السياسي والدور التاريخي الذي مثلته كل من الطائفتين.

هذا النمو الاجتماعي متفاوت بين الطائفتين تشابك مع التراتب الهرمي الديني لكل من الأقليتين فأدى إلى صراعات سياسية حادة تداخلت فيها العوامل الاقتصادية والدوافع الدينية في شبكة من العلاقات التي ليست معزولة عن جملة التطورات الحاصلة في منطقة المشرق العربي إبان ازدياد وتغلغل النفوذ الأجنبي الرأسمالي الذي ترافق مع طموح كل من الطائفتين للسيطرة على الوضع أو للدفاع عن مكتسبات ومواقع سابقة.

إن كل من الكتابات والدراسات التاريخية تؤكد على هذا النوع من التمايز الذي أعطى لكل من الطائفتين الأساسيتين في ذلك الوقت خصائص ذاتية جعلتها في موقع تصادمي مع الأخرى.

ويمكن تلخيص هذه التمايزات - الخصائص، بشكل سريع، ضمن هذا الإطار التاريخي.

منذ أن ستقر الموارنة في شمال لبنان واندمجوا مع بقايا المردة في أواخر لقرن السابع

اتجهت الكنسية المارونية إلى تحقيق قاعدتين لنموها واستمرارها: الأولى، استنجدت بالمردة كقوة عسكرية حليفة و مندوجة لمجاهة الاعتداءات ولاستكمال الانفصال عن الكنيسة البيزنطية والتوجه نحو الكنيسة الفاتيكانية في الغرب والثانية، ممارسة الزراعة كأسلوب انتاج فلاحى مع الاتجاه نحو التملك لإيجاد موارد ثابتة للكنيسة. وهكذا نمت الكنيسة المارونية وتوسعت ملكيتها العقارية للأرض وذلك على أساس تراتب هرمي من العلاقات الاجتماعية - الدينية ذات الطابع اعسكري (الرهبان جنود والمطارنة والبطاركة قادة كما يقول بطرس ضو).

هذا النمو طبع الكنسية بطابعين: من جهة الطابع الشعبي حيث الرهبان وأتباع الكنيسة فلاحين يمارسون الزراعة بوسط الناس، ومن جهة أخرى بطابع المالك العقاري الذي أخذ يمتد ليضج المزيد من القوة والتماسك للكنيسة. واستمر هذا النمو والامتداد للموارنة حتى وجه المماليك ضربة قاسية للشيعنة في كسروان سنة 1305م فنزل الموارنة من الجبال الشمالية واحتلوا موقعهم وأمكنتهم وأرضهم ومنازلهم كما يؤكد كافة المؤرخين. ولكن هذا النمو والامتداد للكنسية المارونية كان يترافق مع نمو وامتداد الإقطاع الماروني حيث شكل كل من الإقطاع والكنسية قطبي الاستقطاب في الوسط الشعبي مما أدى إلى انفجار التناقض بينهما على قاعدة ازدياد التغلغل الرأسمالي الأوروبي في جبل لبنان على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وبما أن الكنيسة المارونية أكثر التصاقاً بالوسط الشعبي وأكثر قدرة على التأثير بالوسط الفلاحي المعادي للإقطاع استطاعت الكنيسة تقليص نفوذ الإقطاع

وضربه في عدة مناطق وذلك بالترافق مع انفتاحها وتداخلها على الرأسمالية النامية والتابعة للغرب الأوروبي.

إذن لقد نمت الكنيسة المارونية بالتناقض مع الإقطاع الماروني لا بالتحالف معه كما مان حاصلاً في وسط الطائفة الدرزية. هذا التناقض سمح للكنيسة المارونية بالنمو على حساب الإقطاع من ناحية ملكية الأرض والامتداد والسيطرة في وسط الفلاحين ومن ناحية الامتداد الشعبي للكنيسة كمحاولة لتوسيع قاعدتها الاجتماعية ضمن قنوات التغلغل الرأسمالي الأوروبي.

مقابل هذا الوضع في الوسط الماروني كانت الطائفة الدرزية تنمو نمواً مختلفاً. فالمؤسسة الدينية الدرزية كانت متماثلة وموحدة بالمؤسسة الاجتماعية أو بالتراتب الهرمي - الإقطاعي الدرزي. فالشيخ - رجل الدين هو المالك أو الفلاح نفسه والعكس أيضاً. وصاحب الأملاك هو صاحب السلطة الدينية والسطوة على الفلاحين. وبسبب نمو المؤسسة الدينية الدرزية بالتضامن مع الإقطاع الدرزي أتاح للطائفة الدرزية المزيد من الوحدة والتماسك ضد العدو الخارجي. وهذا الأمر ساهم في انغلاق الطائفة وحد فيها بعد من قدرتها على الانفتاح على الظروف الاجتماعية الجديدة الناجمة عن نمو وازدياد التغلغل الرأسمالي الأوروبي. فالطائفة الدرزية بحكم هذا التداخل والتشابك بين رجال الدين والإقطاع كانت شديدة الحساسية من الأطر الخاجية المحيطة بها وحذرة من أي محاولة

للالتفاف حولها لاقتناص مكتسباتها وامتيازاتها. ومن هنا نمت العلاقات الاجتماعية القائمة على قاعدة النفوذ الرأسمالي الأوربي الحديث على هامش الطائفة الدرزية وعندما وصل النفوذ إلى عقر دارها وشكل مزاحماً فعلياً لها اتخذت موقفاً دفاعياً ذاتياً اتسم بطابع اعنف العسكري في الصراعات السياسية مع الموارنة.

ولكن ميزان القوى بدأ يخلت منذ القرن الثامن عشر حتى انحسم نهائياً، بفضل التوازنات الدولية والمحلية، في لنصف الثاني من القرن التاسع عشر لمصلحة الطائفة المارونية على حساب الدرروز.

نستدل من هذا العرض السريع على عدة نقاط تمتاز كل طرف عن الآخر:

الأولى، تمايز في التراتب الهرمي الإقطاعي.

الثانية، تمايز في تركيب المؤسسة الدينية.

الثالثة، تمايز في النمو الاجتماعي المتفاوت لكل من التركيبتين.

الرابعة، تمايز في علاقة وصراع كل من المؤسستين الدينية والإقطاعية. فالموارنة

نمت كنيستهم ضمن التناقض مع الإقطاع، والدرروز نمت مؤسستهم الدينية

ضمن الوحدة مع الإقطاع.

الخامسة، تمايز في طريقة التعاطي والتداخل مع شبكة العلاقات الاجتماعية التي

نسجتها الرساميل الأوروبية النافذة وقتذاك في الجبل.

السادسة، تمايز في تركيبة المؤسسة العسكرية التي انعكست على أساليب الحروب والقتال بين الطائفتين.

السابعة، تمايز في الموقع السياسي والدور التاريخي في خريطة الصراع الدائر في المنطقة منذ الغزو الصليبي إلى الفتح العثماني وفترة حكم إبراهيم باشا وانتهاء بالغزو الرأسمالي الأوروبي، حيث كانت كل طائفة تلعب دوراً سياسياً مناقضاً للأخرى.

إن مجموع هذه النقاط التي ذكرناها يؤكد عليها كل من أسهم في الكتابة التاريخية عن جبل لبنان، ولكن ليس كل من جاء على ذكرها طرح صيغة (القومية اللبنانية) سواء وفق النمط الأحادي الجانب الذي يغلب طرفاً على طرف آخر. فقط رجال وابطال (الانعزالية اللبنانية) صالوا وجالوا في هذا المجال لعوامل تنحو إلى الدفاع عن الواقع اللبناني في وضعه ودوره الراهنين .

ونحن هنا لسنا في معرض نقاش الحلول وطرح البدائل وغنما في معرض تفسير بعض الظواهر التاريخية التي يحاول البعض إعطاءها مضامين مغايرة للواقع. لكننا لسنا بالتأكيد من دعاة (القومية اللبنانية) ولا من أنصار تكريس الوضع الراهن تحت شعار الغلبة للموارنة. فالتكون التاريخي والظرفة الاجتماعية ومختلف العوامل الخارجية والداخلية التي ساهمت في تشكل هذا الوضع ليست هي نفسها السائدة الآن رغم كل محاولات الافتعال والاستمرار في ضخ الأوهام الانعزالية التي تصب في تربة قابلة للتحرك والاشتعال.

ويتبين من عرضنا لمفاتيح ومنطلقات (الانعزالية اللبنانية) إنها تنسج قواعدها وقدواتها الفكرية على مقاسات الوضع اللبناني وذلك بغية تبريره والدفاع عنه والمحافظة عليه انطلاقاً من العودة إلى تاريخه وأصوله لتكونه لإيجاد عناصر التماسك مع المرحلة الراهنة ولضخ المزيد من عناصر التماسك وشدها إلى هدف سياسي يجد مبرره تارة بفضل التاريخ وطوراً رغباً عن أنفه.

ولمسنأ أيضاً من الأسس النظرية (للانعزالية اللبنانية) في قراءة التاريخ اللبناني إنها ليست أساساً وهمية وإنما هي قواعد عمل منهجية لها مفاتيح - مداخل رئيسية تعتمد عليها لتأكيد تمايز الضخمية اللبنانية عبر التاريخ ودورها الخاص في جمل التناقضات التي حكمت تاريخ المنطقة العربية الإسلامية.

ومن هنا قولنا فكرة (الانعزالية اللبنانية) لها وظيفة راهنة وهي تبرير الواقع اللبناني في مرحلته الحاضرة والدفاع عنه للحفاظ على دوره المميز في المستقبل. وجاءت قراءة التاريخ اللبناني وفق منظور إيديولوجي راهني كإطار لهذا التبرير وكأساس منهجي يخدم هذا الدفاع ويضخ إليه عناصر التماسك والوحدة المنفتحة كالمروحة على كل الاتجاهات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف نجحت السياسة الانعزالية في لعب دورها اخاص في تفجير الوضع اللبناني؟

وكيف تحولت هذه الافكار التبريرية لتاريخ لبنان إلى أدوات تحريض سياسة ضد المسلمين تحت شعار القتال ضد الغرباء وحماية المسيحيين من الأغلبية العرقية؟

المأزق

يلاحظ من خلال النظرة السريعة التي ألقيناها على المنطلقات النظرية للانعزالية اللبنانية، ان مبدأ (التمايز عن المحيط) يشكل جوهر المسألة التي يتخذها مؤرخو ومنظرو الفكر الانعزالي.

فالتفوق على الغير وعلّة الآخرين هو ضرورة مارونية لا بد منها لتأسيس تاريخية الاختلاف اللبناني عن العرب (الصحراء) والإسلام (الدين) كما أنه خطوة لا بديل عنها للتقدم نحو تأسيس الانقسام الداخلي اللبناني.

والتمايز عن المحيط العربي- الإسلامي تاريخياً يجد جوابه السياسي الماروني الراهن في الاختلال الداخلي اللبناني بين المسلمين والمسيحيين.

وعلى هذا المنهج النظري الذي اعتمد على عدة منطلقات تبريرية لقراءة ما تسميه الانعزالية بالتاريخ اللبناني المستقل عن المحيط (قبل الإسلام) وعن العرب (بعد الفتح الإسلامي) قامت البرامج والمدارس والإرساليات والأحزاب والمنظمات والميليشيات، وغيرها من الأدورا لتأكيد ما ذهبت إليه التفسيرات التاريخية لمسألة (الخصوصية اللبنانية) وتفق هذه الخصوصية على مختلف المستويات الجغرافية والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية.

ولم تقتصر وظيفة هذه الأدوار على ضخ الأفكار الانعزالية التي تبرر مصالح وسياسة الطائفة المارونية بل تجاوزت هذا الحد إلى مستوى التأثير على لعبة التناقضات التي يعيشها (الكيان السياسي) للبناني، فأخذت تعمل على تأسيس وقائع ملموسة على الأرض لعرقلة أية محاولات لكسر التجزئة التي رسمها الاستعمار البريطاني - الفرنسي في خريطة السلطنة العثمانية.

وإذا كانت بدايات انقسام المنطقة الإسلامية قد سبقت الحرب الكونية الأولى، نتيجة ضعف السلطنة (آخر شكل من أشكال العلاقات السياسية الإسلامية) إلا أن الأساسي في تفتيت السلمين كان تغلغل الغرب في مناطق تواجد لأقليات ومراكز نفوذهم في المجتمع الإسلامي بحيث استخدم الغرب الأقليات غير الإسلامية كأدوات داخلية واستخدمت الأقليات الغرب كأداة خارجة ضد المنطقة.

وكان من الطبيعي أن يشكل بلد مثل لبنان (جبل لبنان في الفترة العثمانية) أرضاً خصبة لتبرير التدخل الأوروبي وفي الوقت نفسه منطقة نفوذ له تعتمد على إعطاء الأقليات صفة سياسية خاصة ومستقلة عن المحيط.

وبالتأكيد لم يكن طموح الغرب (حماية الأقليات الخائفة من المحيط الإسلامي) كما يبدو الأمر لرئيس الكتائب بيار الجميل بقدر ما كان طموح الغرب هم استخدام الأقليات لحماية أطماعه ونفوذه في المحيط من الإسلام ووحدة المسلمين.

وعلى هذا فليس صدفة أن يكون تغلغل الغرب الاقتصادي في المنطقة مقدمة لتقدم الأقليات السياسي على حساب الأكثرية الإسلامية.

وفي الحالتين شكلت المنطلقات النظرية للانعزالية اللبنانية أدوات فكرية وعملية لاختراق المنطقة وخردقتها على كل المستويات.

وفي كل الحالات كان الخطر، بالنسبة للغرب والأقليات على السواء، واضحاً دائماً، وهو الخطر الآتي من الإسلام. والمخاوف التي أثارها الغرب من الإسلام بالتوافق مع الأقليات لم تأت نتيجة اختيار فكري بقدر ما كانت تعكس حاجة موضوعية وترد على واقع ينبغي تمزيقه حتى تسهل عملية تطويقه واستيعابه.

ولذلك لم تلاق الأفكار الانعزالية مقاومة تذكر في وسط الأقليات لأنها وجدت فيها حاجة تلبية رغبات ذاتية تعوض عن ضعفها العددي تجاه الأكثرية وفي الوقت نفسه تلمس من خلالها طريق المواجهة الواقعية ضد الإسلام.

بينما نرى بالمقابل أن الأفكار الانعزالية لم تحظ بالتأييد وسط المسلمين باستثناء بعض التيارات الحداثنة والتغريب التي رأت في الإسلام قوة مقاومة لكل تغلغل خارجي سواء أتى من أوروبا أو أميركا أو لاتحاد السوفياتي.

وسط هذا النزاع الذي شهده جبل لبنان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

وصولاً إلى انهيار السلطنة العثمانية في العام 1918م تأسس الطريق الفلسفي والمنهجي والفكري لمقاومة كل وحدة إسلامية.

ووسط هذا النزاع الذي تكرر أيضاً في دولة لبنان الكبير بين الحربين العالمية الأولى والعالمية الثانية تأسس الطريق السياسي للانعزالية اللبنانية لمقاومة كل وحدة شاملة (وحدة إسلامية) أو جزئية (وحدة العرب).

وفي إطار هذا النزاع المعقد والمركب التقط بيار الجميل هذا التناقض بين الإسلام والغرب فقام بتشكيل حزب الكتائب اللبنانية في تشرين الثاني من العام 1936م بدعم مكشوف من الانتداب الفرنسي الذي كان قد أشرف بدوره على ضم الاقضية الاربعة إلى جبل لبنان، في أيلول 1920م؟

وقد وجد بيار الجميل فرصته التاريخية لركوب موجة الانقسام في النطقة بواسطة حزب حديث وفكر انعزالي قديم يستمد قوته من الآراء التي ساهمت الادوات في ضخها وبلورتها فلسفياً.

وإذا كان لا بد من تحديد الفترة التاريخية لنشوء المنهجية الفلسفية الانعزالية التي تبرر المعطيات (الجغرافية) و (الحضارية) للكيان اللبناني فإنها بالتأكيد تقع بين الحربين العالميتين.

وكان من الطبيعي أن يرافق الفكر الانعزالي إلى نشوء (الكيان اللبناني) الذي أعلن في صيغته الراهنة في العام 1920م إذ منذ ذلك الوقت بدأت الكتابات

والتحليلات والتبريرات الانعزالية تظهر إلى السطح عبر مقالات وأبحاث يوسف السودا وميشال شيحا ، وغيرهما من الذين ساهموا في بلورة (فلسفية كيانية) للتركيبة اللبنانية.

ومن خلال هذه التفسيرات الفلسفية استمد (الميثاق الوطني) في العام 1943م صيغته السياسية التي على أساسها سارت (الجمهورية اللبنانية) في دوامة من الصراعات المتعرجة حتى انفجار الحرب الأهلية في 13 نيسان 1975م.

ودون شك كان حزب الكتائب هو أبرز ممثل للفكر الانعزالي اللبناني بحيث نجح في استيعاب كل تلك الكتابات التاريخية والتبريرات الفلسفية التي قدمها عشرات من المنظرين الموارنة والمسيحيين.

وقد ساهم حزب الكتائب في إضفاء الصفة الشرعية الرسمية على تلك الأفكار الانعزالية من خلال مشاركته في السلطة، كما أنه نجح في تحويلها إلى مشروع سياسي (متناسك) يتمتع بنفوذ (شعبي) في الشارع الماروني والمسيحي.

ولكن نجاح الكتائب في استيعاب الكتابات الانعزالية وتحويلها إلى مشروع سياسي (مسلح بعد فترة) في الشارع المسيحي لا يعني على الإطلاق أنه نجح في تحويل هذا المشروع إلى سياسة لبنانية عامة.

وهنا بالضبط تكمن أزمة المشروع الانعزالي فهو من جهة يلاقي قبولاً في الشارع

المسيحي ومن جهة أخرى يلاقي مقاومة في الشارع الإسلامي . وأدى هذا الأمر إلى نوع من الانقطاع بين مسيحية المشروع الانعزالي وبين إمكانية تحوله إلى (مشروع لبناني) يلاقي التجاوب المطلوب في الجانب الإسلامي.

ومع الأيام تحولت أزمة المشروع السياسي الانعزالي لحزب الكتائب إلى معضلة طائفية بصعب تجاوزها قبل إجراء التعديلات اللازمة عليه.

ولكن الحزب الذي نشأ في الأساس في الإطار الماروني، وبلور أفكاره النظرية مستنداً إلى المنطلقات الفكرية الانعزالية، وساهم في تحوي المنهجية الفلسفية التي بررت الكيان اللبناني إلى مشروع سياسي، يصعب عليه أن يتحول إلى حزب لبناني بالسهولة التي توهم بشير الجميل من بعد أنه قادر عليها.

وأمام هذه الأزمة السياسية التي تحولت شيئاً فشيئاً إلى (معضلة طائفية) فشل الحزب في استقطاب الفئات الإسلامية إلى جانبه.

ونتيجة الفشل تحول المشروع السياسي إلى مشروع صدام مسلح مع المسلمين في عدة فترات زمنية منذ (الاستقلال) حتى انفجار الحرب الأهلية التي ما تزال مستمرة منذ تسع سنوات.

وساهمت الحرب الأهلية في زيادة عزلة المشروع الانعزالي وحشره في الوسط المسيحي بعد فشله في اختراق الشارع الإسلامي.

وأدت هذه العزلة إلى مفاومة المشروع وتحوله إلى مجموعة أفكار تحمل عدة خطوط سياسية تحاول أن تمد الخيوط إلى وسط المسلمين.

ورغم هذه المحاولات بقي (الفكر الانعزالي) مشدوداً في الأساس إلى مصالح الوسط المسيحي لأنه كان ولا يزال يعتبر نفسه مدافعاً نظرياً عن مخاوف الأقليات في لبنان والشرق.

واعترف الكتائب بهذه العزلة السياسية عن المسلمين لم يساهم في فك الطوق عن المشروع الانعزالي بل أخذ يواجه وبعتراف منه أيضاً مشروعاً (مضاداً) أخذ يتبلور وينضج في معظم الأوساط الإسلامية.

فضلاً عن ذلك أخذ المشروع الكتائبي يواجه مأزقاً في علاقاته مع المسيحيين أنفسهم، وفي سياسته التحالفية مع القيادات المسيحية في (الجبهة الوطنية) التي تضم تنوعات ولكنها في الوقت نفسه لا تختلف عنه كثيراً.

وقد حاول الحزب مراراً تصفية الاتجاهات المسيحية الأخرى التي يرى أنها تشكل قوة مناسبة له، ولكنه كان دائماً يعيد النظر بسياسته التصفوية هذه لأنه يشعر بأنه بحاجة إلى حماية مسيحية له تتمثل في نموذج (الجبهة اللبنانية).

موقع الكتائب في (الجبهة اللبنانية)

لا غنى عن القول إن حزب الكتائب يشكل داخل (الجبهة اللبنانية) مركز الثقل وعنصر الاستقطاب الرئيسي سواء اتسعت رقعة الجبهة أو تقلصت وسواء ازدادت أطرافها أم بقيت على حالها. فالكتائب كانت ولا تزال تشكل قوة الفعل داخل الجبهة وذلك ليس فقط لدورها المميز خلال الأحداث وإنما إلى عدة عناصر مركبة أيضاً منها: أولاً، أقدمية الحزب تاريخياً. ثانياً، التركيبة التنظيمية والعلاقات الهرمية الناسخة له. ثالثاً، امتداده الشعبي الذي جعله أكثر أطراف الجبهة قدرة على التقاط مطالب الناس والتعبير عنها رغم أن هذا الامتداد بقي محصوراً ضمن مناطق جغرافية محددة وعلى أساس قوى بشرية تنتمي في معظمها إلى الطائفة المارونية.

ولكن خاصية حزب اللكتائب هذه لم تجعله أكثر أطراف (الجبهة اللبنانية) قدرة على فرض الموقف السياسي على المستوى العام. فالكتائب قادرة على التقاط الموقف الخاص والتعبير عنه في المناطق الجغرافية المحددة ولكنها عاجزة عن التأثير على الموقف العام والفعل فيه إلا بحدود نسبية. ومن هنا أزمة الكتائب المزدوجة: أولاً، أزمة على مستوى فقد الموقف الخاص وجعله موقفاً وطنياً عاماً. ثانياً، أزمة على مستوى فرض الموقف الخاص وترجيح كفته على مستوى أطراف (الجبهة اللبنانية) عينها. فالقرار داخل (الجبهة اللبنانية) ليس قراراً بالضرورة.

إذ رغم الوزن الأساسي لحزب الكتائب ورغم الثقل الرئيسي الذي يمثله على مستوى بعض المناطق الجغرافية الخاصة، فإن القرار دائماً ليس قراره وإنما نسيج (وحدة متناقضة) تمثلها كافة أطراف الجبهة وفي طليعتها رئيسها كميل شمعون. إن شمعون هو الممثل الفعلي للقرار السياسي على المستوى العام للجبهة اللبنانية والكتائب هي المنفذة الفعلية لأي قرار سياسي على المستوى الخاص في المناطق الجغرافية المحددة. ومن هنا نشأت تلك الإشكالية دراخل الجبهة وباتت تشكل في بعض الحالات نوعاً من الازدواجية بين تقدير الوجهة العامة وبين تحمل نتائجها في نطاق الواقع الملموس.

بيد أن مآزق الكتائب على المستويين الوطني العام والموقع الخاص داخل (الجبهة اللبنانية) يمنعها من التميز عن باقي أطراف الجبهة بعدة خصائص تجعلها الطرف الأقدر على التقاط الحس الشعبي المحصور بمناطق معينة عند حصول أو عشية وقوع أزمة عامة في البلد سواء في القضايا الوطنية أم في القضايا الاجتماعية. وهذه القدرة على التقاط الموقف الخاص ناتجة عن كون حزب الكتائب أكثر التصاقاً من غيره بقضايا الناس نظراً لامتداداته الشعبية ذات الطبيعة الجغرافية المعينة.

هذه الخاصية المحددة دمغت تاريخ حزب الكتائب بطبعيتين لا ثالث لهما: أولاً، طبيعته الانفجارية إبان الأزمات العامة أو عشية وقوع حادث معين. فالكاتب هنا بفضل التصاقها التاريخي بالفئات التي تمثلها وبفضل ألتها الحزبية

وتركيبتها التنظيمي جعلها في طليعة أطراف الجبهة إدراكاً للموقف وأخذ المبادرة والتصدي والاستجابة له. فإذا كان القرار في بعض الأحيان ليس قرارها فإن الفعل في كل الحالات والظروف هو فعلها بالدرجة الأولى وليس لغيرها وهذا ما حصل طوال الأحداث اللبنانية الأخيرة. . . هذه الطبيعة الانفجارية لحزب الكتائب إذا صح التعبير جعلته أكثر الأطراف داخل (الجبهة اللبنانية) قدرة على التعبئة والاستقطاب والتنظيم وبالتالي أكثرها امتداداً وتجذراً داخل أوساط الطائفة المارونية.

ثانياً، ركوده النسبي في حالات السلم والهدوء إذ نرى أنه يلجأ إلى نوع من المرونة في التعاطي مع الواقع اللبناني معتمداً في ذلك على دعم الدولة وخاصة رئاسة الجمهورية ليحسن شروط مواقعه السياسية وليكسب بعض الوظائف لتلبية احتياجات قاعدته وليوزع المغانم على بعض محازبيه.

هذه الخاصية المزدوجة لحزب الكتائب في حالات السلم وأوقات الأزمات جعلته حزباً ينطلق من قاعدتين:

أولاً: التماسك على المستوى الداخلي أن من ناحية التمثيل الاجتماعي أو الترابط التنظيمي. إذ في الحالات الانفجارية يمتد ويستقطب الفئات الاجتماعية المحصورة جغرافياً في مناطق انتشار الطائفة المارونية فيكسب إلى قواعده قوى متناقضة سياسياً ولكنها متجانسة طائفيًا ومتجاورة في اقترابها المناطقي. ويستمد هذا التماسك قواه في الحالات الانفجارية الظرفية من أصول فكرية انعزالية تشد التنافر الاجتماعي إلى وحدة تشكله نقطة الارتكاز لمواجهة الخطر الخارجي الممثل

في غالب الأحيان بمقاومة الغرباء الفلسطينيين والشيوعية الدولية والأكثرية الإسلامية.

ثانياً: التموج السياسي الذي يأخذ اتجاهات متعددة كالمروحة دون مغادرة المواقع الأصلية بالتأكيد... إذ في حالات السلم تنخفض نسبة الانتسابات وتزداد نسبة العناصر والفئات المغادرة لقواعد الحزب. وهنا يكون التعويض بمحاولة استعادة بعض الصداقات القديمة والغلاقات التقليدية مع الأطراف الأخرى وبدراسة الحسابات اللبنانية العامة ومد الخطوط والخيوط إلى بعض الأطراف العربية.

ولا شك أن هذه الأزمة في المراحل السلمية سمحت لحزب الكتائب أن يمارس دوره المميز على مستويين: أولاً، تأهيل نفسه للعب دور سياسي على نطاق البلاد والدولة أن من ناحية مشاركته في الوزارات وتحسين موقعه في أجهزة الدولة وإدارتها كما حصل بعد العام 1958. وكما حصل الآن في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. ثانياً، استقطاب للمثقفين والكوادر في الطائفة المارونية على تنوعاتهم واتجاهاتهم لأنه يعكش بالنسبة إليهم نقطة تجمع للانطلاق باتجاهات متفرقة.

هذه الطبيعة الخاصة والمزدوجة لحزب الكتائب سمحت له بالتكيف حسب الظروف والاستجابة لمتطلبات الوضع كما هو في أوقات الأزمات وفي حالات السلم مما ساهم في فك العزلة عنه في بعض الأحيان على عكس أطراف (الحبهة اللبنانية) الأخرى حيث اتصفت بالانغلاق والتمسك ببعض الشعارات في

ظروف أخرى دون تكيف جدي مع الوضع ودون استجابة فعلية لمتطلباته.

حدود مأزق الكتائب

عدا عن أزمة الكتائب المزوجة الممثلة في عدم نقل موقفها الخاص وتعميمه لتحويله إلى موقف وطني عام من جهة وفي عدم قدرتها على أخذ القرار السياسي العام داخل أطراف المآزق الخاصة بحزب الكتائب نفسه وهي:

أولاً، فقدان النظرية المتكاملة والمتماسكة ونزعتة التجريبية الدائمة التي سمحت بنشوء نوع من التموجات السياسية في ممارسته إبان الفترات السليمة.

ثانياً، تركيبته العضوية والتاريخية وامتداداته الجغرافية المنعكسة على مستوى تمثيله الاجتماعي والسياسي والطائفي.

بالنسبة للمأزق الأول، كلنا يعلم أنه خلال الاحداث اللبنانية أخذت الكتائب المبادرة كعادتها على نفسها وكانت أول من طرح مشروع وصيغ اللا مركزية بمنوعاتها الإدارية والسياسية والجغرافية والسكانية والطائفية وذلك تبعاً لتوازن القوى في داخلها. الآن إن مختلف أطراف الجبهة خاصة حزب الوطنيين الأحرار انتزع المبادرة وأمسك بها وطورها على يد موسى برنس باتجاه طرح صيغة الكانتونات. وعندما خفت وتيرة الحرب وعاد الهدوء والسلام النسبي إلى لبنان على أثر الاجتياح الاسرائيلي الذي أوصل عائلة الجميل إلى سدة رئاسة الجمهورية أعادت الكتائب النظر فب مشروعاتها المتعددة وتبنت صيغة أقرب

إلى العمل التوحيدي للبلاد على قاعدة (الميثاق الوطني) دون أن تقفل باب العودة إلى مشروع اللامركزية وذلك طبقاً للظروف المستجدة. ولكن أطراف (الجهة اللبنانية) الأخرى أبقت على مشروعها الأصلي، خاصة حزب الوطنيين الأحرار، مما خلق نوعاً على وحدتها واستمرارها.

هذا المثل أبلغ دليل على تجرية الكتائب التي نراها متمثلة في جملة من الدراسات والمقالات التاريخية والتحليلية والسياسية المنشورة في العدد الخاص الذي أصدره الحزب عن جريدة (العمل) بمناسبة ذكرى تأسيسه في العام 1977.

فالدكتور جان شرف يقول بما معناه في بحثه التاريخي - السوسيولوجي عن الأزمة اللبنانية إن المسألة ليست خلافاً سياسياً وإنما في أصل التكوين والنشأة التاريخية والتركيب الاجتماعي للبنان. والمشكلة ليست في الميثاق الوطني بل في الوضعية الاجتماعية والتاريخية التي ساهمت في صنعه. لذلك فكتابة التاريخ اللبناني يجب أن لا تكون من زاوية ايديولوجية ولا وطنية وإنما من زاوية طائفية إذا أردنا فعلاً أن نأخذ واقعنا كما هو لنفهمه على حقيقته. فطبيعة الاجتماع السياسي في لبنان كما يراها شرف منذ عهد الامارة هي تعاقدية وليست تكاملية، إذ كل فئة لها خصائصها ونظرتها وتكونها وداخل كل فئة مجموعة وحدات فئوية قبلية. فالمجتمع اللبناني ليس وحدة متكاملة وإنما طوائف حول أمير أو رئيس. والانقسام في المجتمع شكل انقساماً في السلطة ورئيس السلطة حكم وليس حاكماً.

هنا فالبحث ليس في الميثاق وإنما في معطيات وجودنا السياسي والاجتماعي وتكوننا التاريخي.

أما الدكتور فؤاد أفرام البستاني أحد أقطاب الجبهة فله رؤية أخرى ونظرة تحليلية مغايرة. أنه ينظر إلى التطور السياسي اللبناني من الخارج وليس من الداخل كما ذهب جان شرف، ويعتمد الجغرافيا السياسية بدلاً من السيوسولوجيا الاجتماعية في تحليله التاريخي على نقيض شرف. . . فالجغرافيا عند أفرام البستاني لا تتغير والتاريخ وليد الجغرافيا، لذلك يرى أن تاريخ لبنان منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى أواسط القرن العشرين هو نتيجة الصراع بين السياسة الفرنسية والسياسة الانكليزية لاقتسام تركة الدولة العثمانية. . هو في (القسم التركي) المشرف عليه والتدخلات الانكليزية والفرنسية. ويقترح صيغة لبنانية شبيهة بصيغة المتصرفية ولكن تحت سلطة لبنانية.

إذن هناك خطان يصبان بهدف واحد وكل على طريقته الخاصة.

فلنر بالمقابل رأي كل من ابراهيم نجار وكريم بقرادوني في الموضوع وهما عضوان في المكتب السياسي لحزب الكتائب في ذلك الوقت.

يرى نجار أن هرم الحكم اللبناني يتخلص بأقلية (أكثرين) تحكم (أكثرية) أقليات. مم جعل إمكانية حل المشكلة اللبنانية مستعصية في الأفق المنظور رغم

الطروحات المتعددة والحلول المتنوعة. ويرى بأن أهم ما أفرزته الحرب هو ربط القضية اللبنانية بقضايا الشرق الأوسط وربط المواالة والمعارضة بالتيارات العربية وصراعات المنطقة. ويرى بأن الحرب أثبتت أن الدولة المركزية ضرورة ماسة وأثبتت أنها ليس بمنأى عن الصراعات العربية. وهذه القاعدة تناقض العادة اللبنانية المستسلمة لموازن الطوائف التي هي من نوع الفيدرالية الاجتماعية التي تسيطر على الفيدرالية السياسية الاقتصادية القائمة. ولذلك يرى نجار بأن المسألة تدور في حلقة مفرغة ولا حل لها إلا بالحل على مستوى المنطقة. غير أن بقرادوني له رأي آخر. غداً أنه يرى أن السلام في المنطقة شرط ضروري ولكن غير كاف للسلام في لبنان. فالسلام يكون لبنانياً أو لا يكون. والسلام في وحدة اللبنانيين. لأن التقسيم مشروع مستحيل بسبب الدور السوري والرفض العربي التقليدي والموقف الأميركي الجديد.

وهكذا نرى بالملاموس أن التموج السياسي داخل الجبهة والتعارض ضمن الكتائب ليس بسيطاً وإنما مركب على عدة مداخل ومنطلقات تصل إلى درجة التناقض لا التنوع في الوحدة كما يجلو للأب موسى مونس أن يقول. هذا ما يتعلق بالمأزق الأول أما ما يتعلق بالمأزق الثاني فيكشفه ما يقوله، العدد الخاص عن تركيب الكتائب الاجتماعي والجغرافي والسياسي، فضلاً عن الطائفي الذي لم يأت العدد الصادر عن جريدة (العمل)، على ذكره بالتفصيل.

يعترف تقرير حزب الكتائب عن وضعه الداخلي بعد الأحداث بأن الأكثرية الساحقة من الأعضاء ينتمون إلى طائفة معينة ولكنه يرى بأن ذلك حال مختلف الأحزاب العاملة على الساحة اللبنانية.

وإذا تجاوزنا هذه المسألة المهمة نرى من جهة أخرى الأمور التالية:

أولاً، على مستوى التمثيل الاجتماعي أن 90 بالمئة من أعضاء الكتائب هم من أصحاب المهن الحرة والحرفيين والمستخدمين وأصحاب الحوانيت والمصالح الصغيرة والمتوسطة والموظفين في الشركات والمدرسين والطلاب. وتوزع 10 بالمئة الباقية على مجموع الفعاليات الاقتصادية والمالية والمدراء الكبار والملاكين والمزارعين والصناعيين والسياسة. أي أن الفئات العالية الغالبة في الحزب حسب تصنيفهم الاجتماعي ينقسمون إلى قسمين فئة الدخل المتوسط وهم الأكثرية وفئة الموسرين وهم الأقلية.

ثانياً، على مستوى التوزيع الجغرافي: يعتمد الحزب على المقياس الإداري (السكن الجغرافي والمهني) والانتخابي (الأصل الوراثي والديموغرافي) فنرى بأنه لا فرق شديد بين الوضعين إلا بحدود نسبية إذ يتفق الفرز في النهاية على أن بيروت (الاشرفية والرميل والصيفي والدورة) تشكل 20 بالمئة من الأعضاء، وجبل لبنان (المتنان الجنوبي والشمالى كسروان تحديداً) يشكل 50 بالمئة، الشمال 15 بالمئة، الجنوب 11 بالمئة، والبقاع 4 بالمئة.

أما عن وجود الحزب وتوزعه في المناطق المذكورة انطلاقاً من تركيبته الادارية والانتخابية فإنه منتشر في 45 بالمئة من قرى جبل لبنان و 25 بالمئة من قرى الشمال و 28 بالمئة من قرى الجنوب و 23 بالمئة من قرى البقاع. أي أنه ليس هناك تناسب بين قواه الأساسية وتوزعه الجغرافي في القرى فحيث هو قوي في جبل لبنان نرى أنه موجود في 45 بالمئة فقط من القرى، وحيث هو ضعيف في البقاع نرى بأنه منتشر على امتداد 22 بالمئة من قراها. هذا يعني أن هناك تمركزاً في بعض القرى حيث وجوده كثيف وتمزقاً في بعض المناطق حيث وجوده ضئيل.

ثالثاً، على مستوى تناسب الأعمار في قواعد الحزب:

نرى بأن المتائب التي مر على تأسيسها العام الواحد والأربعون عند صدور العدد الخاص في العام 1977م لا يوجد فيها أي تجانس على مستوى الاستمرارية في الأعضاء والتكافؤ في الأعمار. إذ أن أعضاء الحزب من سن 14 إلى سن 25 يشكلون 41 بالمئة ومن سن 26 سنة إلى سن 45 يشكلون 50 بالمئة، ومن 46 إلى 60 سنة يشكلون 8 بالمئة، ومن 60 وما فوق 1 بالمئة.

هذا التفاوت في نسب الأعمار داخبا الحزب دليل على كثرة الداخلين إليه وسرعة الخارجين منه. إذ تبلغ نسبة أعضاء الحزب الجدد المنتسبين إليه منذ سنة إلى 5 سنوات 80 بالمئة. ومنذ 6 إلى 10 سنوات 8 بالمئة، ومنذ 11 إلى 15 سنة 7، ومنذ 16 إلى 30 سنة 3 بالمئة ومنذ 21 إلى 25 بالمئة فقط... وهذا يعني أن العديد من أعضاء الحزب يمرون به مرور الكرام أما لمصلحة أو لظرف سياسي

محدد

وسرعان ما يزول انتسابهم إليه بزوال تلك المصلحة أو ذلك الظرف. ويتبين أيضاً أن معظم أعضاء الحزب هم من الشبان الذين انتسبوا إلى الكتائب خلال فترة الحرب تحت وطأة الحماس والتجيش الطائفيين.

انطلاقاً من كل هذا نرى بأن مآزق حزب الكتائب الخاص، عدا العام، لا يتمثل فقط بكثرة توجهاته السياسية ونزعتة التجريبية وإنما أيضاً بتركيبته البشرية الطائفية ومستوى تمثيله الاجتماعي. ولعل المآزق كامن في الأساس في تلك التركيبة التاريخية التي اتخذت من الانعزالية اللبنانية قوة لتهاسكها الفكري.

ومن هنا لا يصعب علينا اكتشاف أسباب تلك الطبيعة الانفجارية المتمثلة على امتداد تاريخه السياسي. فالركود النسبي مؤداه دائماً وأبداً المزيد من التقلص في رقعة الحزبية المصورة أصلاً في قلب جبل لبنان والمعدومة نسبياً في أطرافه الهامشية بينما في الحالات الانفجارية نراه يتصدر كافة الأطراف المسيحية في كمية لائحة الأعضاء الجدد أو المجددين انتسابهم إليه، لأنه فقط في مثل هذه الحالات الاستثنائية يجد لحمته الفكرية كبديل وهمي عن اللحمة الفعلية التي يفتقدها الكيان اللبناني وبالتالي يجد مخرجه أو مهربه من أزمته التاريخية.

